

هل من حق المخالف لقانون الشركات أن يغفل يد هيئة الأسواق عن محاسبته على المخالفة؟

كل شركة مدرجة تخضع للرقابة والتفتيش وأي مخالفة يتم اكتشافها... بقوة القانون للهيئة دور

الدفع بتجزئة العمل الرقابي وفصل القوانين المنظمة للشركات تفتح باب الفوضى أمام تقنين المخالفات

كسلطة رقابية إشرافية على السوق ، وكل ما يتم تداوله تحت مظلة البورصة عموماً من مسؤوليتها .

على سبيل المثال ايضاً لا الحصر الشركات غير المرخص لها تخضع لقانون الشركات لكن يتم التفتيش عليها من الهيئة وتوقع عليها جزاءات ومنها جزاءات تخص التأخير في الجمعيات العمومية أو تقديم البيانات المالية أو عدم دقتها أو سلامتها رغم أنهم خاضعين لقانون الشركات ، ومؤخراً خضعت شركات خدمة عقارية لجزاءات تأديبية وبلاغات وغيرها من الإجراءات .

كما أن وزارة التجارة ليس لديها لجنة تأديب ولا توقع جزاءات مالية على المخالفات وهذا الأمر مناط بالهيئة ، فضلاً عن أنه ورد في بنود اللائحة التنفيذية للهيئة مصطلحات واضحة تنص على ”عدم الإخلال بما نص عليه قانون الشركات ولائحته التنفيذية حسبما ورد في المادة 2-4 من كتاب الحوكمة ما يعني أن الجميع ملتزم بتطبيق كل القوانين تطبيقاً صحيحاً سواء قانون الشركات أو الهيئة.

ما بين وجهات النظر القانونية ، اليد العليا تبقى لصالح التنظيم الرقابي الدقيق الصحيح والمتشدد لكل القوانين المنظمة لطالما للمصلحة العامة ولمصلحة المساهمين ويستهدف تحقيق الحماية اللازمة لأموال المستثمرين وسلامة الممارسة.

ودعت أوساط استثمارية وقانونية إلى ضرورة سد أي ثغرات أو نقاط محل جدل قانوني لقطع الطريق على أي إدعاءات تؤسس لسوابق أو تفتح الباب أمام خلل أو مخالفات بلا جزاءات أو محاسبة .

النهائي ودقة وسلامة البيانات المالية. أيضاً الرأي القانوني بأن أي مخالفة لقانون الشركات ليست من نطاق عمل هيئة الأسواق لجانب توقيع الجزاءات مبدأ يشيع الفوضى في العمل الرقابي الذي يعتبر كل لا يتجزء ، حيث أن أي شركة مدرجة في السوق المالي تخضع كلياً لهيئة الأسواق والهيئة يمكن أن تخالفها عن ما يعتبر قصوراً أو مخالفة صريحة إن وجدت .

أيضاً جميع الشركات المدرجة مخاطبة بقانون هيئة أسواق المال الذي ينصب دوره بشكل أساسي على سلامة البيانات المالية وضمان سلامة الممارسات التي تقوم بها الشركات ، فالإدراج مظلة عامة وشاملة ومسؤولية وساعة النطاق ، كما أن معايير الشفافية والحوكمة تتفق في كثير من الممارسات مع قانون الشركات ومكملين لبعضهما البعض.

وتابعت المصادر بأنه إذا كانت هذه الشركة أو تلك تدفع بأن قانون الشركات ينظم تلك الممارسة وليس من حق أي جهة أخرى التوقف أمامها ، فلماذا يحق للجهة الرقابية التفتيش والتدقيق على كافة أعمال الشركة . هل يمكن في حال طلبت الجهة الرقابية بيانات أو معلومات أو تفاصيل ضمن الميزانية أن تدعي الشركة بأن هذه المعلومات تخضع لقانون الشركات ولا يمكن تزويدكم بها ؟.

مبدأ قانوني آخر وهو أن إقرار أي شركة بأن مخالفتها تقع ضمن قانون الشركات هو إدانة دامغة تستوجب المخالفة وتوقيع الجزاءات اللازمة من جانب الهيئة

في ظل التشابكات التي تصل إلى الإحتدام القانوني برز خلاف وجدل عميق بين وجهتي نظر وجهتين قانونيتين في نقاش فني ، الأولى ترفع شعار أن مخالفة أي شركة لمواد قانون الشركات ، يغفل يد الجهة الرقابية الأخرى ممثلة في هيئة أسواق المال على محاسبة الشركة على المخالفة على اعتبار أن الهيئة معنية بالقانون 7 لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

وفي المقابل تقول جبهه قانونية أخرى أن الفصل بين القوانين والإدعاء بأن المخالفة تنظيمياً ضمن قانون الشركات وليس ضمن قانون هيئة الأسواق ولائحته إدعاء من شأنه أن يفتح باب الفوضى أمام المخالفات وإرتكابها ، وكذلك غل يد كل جهة رقابية أو تنظيمية عن ممارسة الدور التكاملي المناط بتنظيم الشأن الاقتصادي .

وأكدت المصادر أن أساس العمل الرقابي بين الجهات الرقابية هو تكاملي وهدفه واحد وهو سلامة الممارسة ككل ، كما أنه بين وزارة التجارة وهيئة أسواق المال مذكرات تفاهم وتعاون وثيق ، وأي مخالفة لقانون الشركات من جانب أي شركة يحق لهيئة الأسواق التوقف عندها والطلب بمعالجتها وتوقيع الجزاء عليها عند اكتشافها حال لزوم الأمر كونها اكتشفت خلل ومخالفة في الميزانية العمومية وتجاهلها مجلس الإدارة أو ارتكابها عن عمد أو دون علم ، وهو ما يعتبر في كلى الحالتين قصوراً ومخالفة ، كما أن الخلل في الميزانية وفق أي قانون رقابي او تنظيمي ، يصيب الميزانية بعوار ونقص في سلامة البيانات التي في النهاية يخضع هذا الجانب لقانون الهيئة من ناحية التنظيم الإشرافي التفصيلي

أكبر ورشة تشريعية تنظيمية للشأن الاقتصادي

فرصة استثمارية سيادية أمام الأفراد الطبيعيين للاكتتاب في صكوك حكومية

توزيع صافي أرباح الصكوك وعوائدها على حاملها

المحلية والدولية، ويعزز مكانتها كمصدر سيادي».

نص المرسوم بقانون

ونص المرسوم بقانون على أن الصكوك الحكومية أوراق مالية متساوية القيمة، تصدر لمدة محددة بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية، في اكتتاب عام أو خاص، سواء كإصدار منفرد أو ضمن برنامج إصدارات حكومية، وتمثل حصصاً شائعة في موجوداتها، وفقاً لصيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتضمن القانون سبعة فصول تشمل التعريفات، وإصدار الصكوك، والشركة ذات الغرض الخاص، وأنواع الصكوك وشروطها وأحكام الاكتتاب فيها، وسجل الصكوك وشهاداتها، وإدارة الصكوك، إلى جانب الأحكام الختامية.

موجودات الصكوك

وقد عرّف المرسوم موجودات الصكوك بأنها هي الأصول الخاصة المملوكة للدولة، القائمة فعلاً أو الموصوفة في الذمة، سواء كانت من أعيان أو منافع أو حقوق تشغيلية أو خدمات أو خليطاً منها، أو أصول مشروع معين أو نشاط استثماري محدد، على ألا تكون مخصصة للنفع العام أو من قبيل الثروات الطبيعية ومواردها أو المرافق العامة.

ويحدد مجلس الوزراء هذه الموجودات، مع جواز استثناء أي أصول يراها مناسبة. كما عرّف التصكيك بأنه عملية إصدار الصكوك، فيما تتولى الشركة ذات الغرض الخاص تملك موجودات الصكوك وإدارتها وتقسيمها إلى وحدات متساوية القيمة وإصدار الصكوك بقيمتها، إلى جانب جميع الأنشطة المتصلة بالإصدار.

قرار إصدار الصكوك

يصدر قرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير المالية، بتحديد الموجودات التي تصدر الصكوك مقابلها، ويجوز استبدال هذه الموجودات كلياً أو جزئياً خلال مدة الصك الصادر، مع مراعاة المحافظة على القيمة المكافئة للصكوك المصدرة، وفقاً لما تنظمه نشرة الاكتتاب.

ويعين وزير المالية الجهة التي تتولى تقييم الموجودات لأغراض التصكيك، على أن تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المنظمة لذلك. كما يتعين الالتزام بأحكام المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 فيما يتعلق بالحدود المقررة لقيمة الصكوك الإجمالية المصدرة وأجلها وأوجه صرف حصيلتها.

شركة ذات غرض خاص

تنشأ الشركة ذات الغرض الخاص بطلب من وزير المالية، ويعهد إليها بالتصكيك، كما تتولى بعد موافقتها تعيين أمين حفظ ومدير استثمار لحفظ موجودات



د. يعقوب الرفاعي :

• إقرار قانون الصكوك الحكومية خطوة مهمة في تطوير منظومة التمويل السيادي في دولة الكويت

• إتاحة إطار إضافي للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق التمويل الإسلامي، بما يوسع قاعدة المستثمرين المحليين والدوليين. **أهمية القانون في السياق المالي المحلي والدولي:**

كما قال المزيны: «إن إصدار الصكوك الحكومية محلياً من شأنه دعم تطوير سوق الدين المحلي وبناء منحنى عائد سيادي للصكوك عبر آجال استحقاق مختلفة، بما يعزز كفاءة التسعير ويوفر مؤشراً مرجعياً لإصدارات الشركات والمؤسسات المالية، ويسهم في تعميق السوق الثانوي وتعزيز مستويات السيولة فيه».

مؤكدًا: «إن الوزارة ستتبني نهجاً مؤسسياً ومدرّساً في إدارة الإصدارات، بما يدعم بناء حضور منظم ومستدام لدولة الكويت في أسواق رأس المال

ضمن ورشة استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية الأكبر في تاريخ الكويت والأهم في نوعية التشريعات، التي تواكب المتطلبات والاستحقاقات الأنية والمستقبلية وتضمن مسار اقتصادي تنموي طويل الأجل، صدر مرسوم بقانون رقم 90 لسنة 2026 في شأن الصكوك الحكومية، بهدف توفير تشريع شامل ومتكامل ينظم الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بإصدار الصكوك الحكومية وطرحها وإدارتها، ويدعم تطوير الأسواق المحلية وتوفير أدوات استثمارية جديدة للمواطنين والمقيمين والأجانب، إلى جانب توفير أداة لإعادة تمويل الدين القائم بما يتماشى مع خطة التمويل الحكومية وأحكام المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة.

وصرح وزير المالية أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي قائلاً: «إن إقرار قانون الصكوك الحكومية يشكل خطوة مهمة في تطوير منظومة التمويل السيادي في دولة الكويت، من خلال توسيع نطاق الأدوات التمويلية المتاحة للدولة وإضافة أداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز مرونة إدارة الاحتياجات التمويلية وتنويع مصادر التمويل وقاعدة المستثمرين محلياً ودولياً، ويدعم توجه الدولة نحو تطوير أسواق رأس المال وتعزيز كفاءة إدارة الالتزامات المالية، بما ينسجم مع مستهدفات الاستدامة المالية ويحافظ على قوة المركز المالي للدولة».

وأضاف مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل فهد المزيны مبيناً أبرز ما يحققه القانون رقم (90) لسنة 2026 في شأن الصكوك الحكومية، الذي يتيح للدولة إصدارها كأداة تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإدراجها ضمن هيكل التمويل السيادي إلى جانب أدوات الدين التقليدية:.

- استكمال الأدوات اللازمة لتنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام، إذ يتيح إدراج الصكوك ضمن هيكل التمويل السيادي للدولة إلى جانب أدوات الدين التقليدية.
- توفير مرونة أكبر في إدارة محفظة الدين، من حيث تنويع الأدوات والأسواق وآجال الاستحقاق وقاعدة المستثمرين.
- تعزيز القدرة على إدارة مخاطر إعادة التمويل والسيولة، واختيار توقيت وحجم وهيكّل الإصدارات وفق الاحتياجات التمويلية للدولة وأوضاع الأسواق المحلية والعالمية.

تشريعات تنموية للنهوض الاقتصادي داعمة للتطوير والاستدامة

فرص استثمارية تشغيلية للبنوك وشركات الاستثمار لتقديم خدمات متعهدي ومديري ائتمان

شركة ذات غرض خاص برأسمال من صندوق الاحتياطي العام لإدارة الصكوك

مكملة لأغراضها أو لازمة أو مرتبطة بها وفقاً لأحكام القانون.

كما تعفى مقدماً من دفع الرسوم القضائية والأمانات والكفالات، وإذا صدر حكم على خصمها بالمصاريف وجبت مطالبته بالرسوم القضائية المستحقة عن الدعوى.

ويجوز لوزير المالية أن يعهد بإدارة الشركة إلى إحدى الجهات المهنية المتخصصة، فيما تتولى وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال، كلٌ بحسب اختصاصه، الرقابة والتفتيش والإشراف عليها.

أنواع الصكوك

أجاز القانون إصدار الصكوك بجميع أنواعها، ومنها صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، وصكوك ملكية المنافع والحقوق التشغيلية للموجودات، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك المشاركة، وصكوك المضاربة وغيرها، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يجوز إصدار أكثر من نوع من الصكوك في الإصدار ذاته بعد موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على أن تبين نشرة الاكتتاب الشروط التفصيلية للعقد الذي يصدر الصك على أساسه.

ضوابط الدكتاب

يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الاكتتاب في الصكوك وتملكها، كما يجوز إصدار صكوك يقتصر الاكتتاب فيها أو تملكها على الكويتيين فقط. ويجب أن تحدد نشرة الاكتتاب لكل إصدار المكتتبين المؤهلين له، كما لا يجوز الحجز على أموال المصدر لاستيفاء ديون مرتبطة في ذمة أحد حملة الصكوك، وإنما يجوز الحجز على الصكوك المملوكة للمدين وأرباحها.

وتصدر الصكوك بجميع أنواعها بقيمة اسمية واحدة لكل إصدار، تدفع كاملة عند الاكتتاب، ولا يجوز للمكتتب أن يتسلم صكوكاً إلا بمقدار ما دفعه. وتغطي قيمة الصكوك من خلال طرحها في اكتتاب عام أو خاص، مع جواز زيادة حجم الإصدار خلال فترة الطرح بعد الحصول على موافقة وزير المالية، شريطة ألا يزيد حجم الإصدار على قيمة موجودات الصك.

متعهدو تغطية الاكتتاب

أجاز القانون أن يكون للصكوك متعهد اكتتاب واحد أو أكثر يتعهد بتغطية الإصدار، وله إعادة طرح ما اكتتب فيه على المكتتبين المؤهلين، ويكون ملزماً بتغطية الجزء المتبقي الذي لم تتم تغطيته. وتحدد اللائحة التنفيذية الجهات المصرح لها بممارسة أعمال التعهد بالتغطية.



فيصل المزياني :

- الصكوك توفر مرونة أكبر في إدارة محفظة الدين
- تنوع للأدوات والأسواق وأجال الاستحقاق وقاعدة المستثمرين

المقدمة، ومدة الشركة وأحكام تصفيتها.

ويجوز للشركة فتح الحسابات التي يتطلبها تنفيذ أغراضها لدى بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية أو الأجنبية.

إعفاءات ضريبية وقضائية

تعفى الشركة ذات الغرض الخاص من جميع الضرائب والرسوم بكافة أنواعها، وكذلك من رسوم عمليات تحويل موجودات الصكوك إليها، متى كانت تلك العمليات

الصكوك وإدارتها لمصلحة حملة الصكوك ونياية عنهم. ويجوز للشركة، بعد موافقة الوزير، تفويض جهة أو أكثر بالنيابة عنها لتولي أعمال إصدار الصكوك الحكومية وطرحها وإدارتها بالدينار الكويتي أو بالعملة الأجنبية، سواء داخل الدولة أو خارجها.

وتؤسس الشركة بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة بناءً على طلب وزير المالية، وينشأ لدى وزارة التجارة والصناعة سجل خاص بتقيد فيه الشركات ذات الغرض الخاص المنشأة وفقاً لأحكام القانون.

وتكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ قيدها في السجل الخاص ونشر قرار تأسيسها في الجريدة الرسمية.

أغراض الشركة

تتمثل أغراض الشركة ذات الغرض الخاص، بحسب الأحوال، في تملك موجودات الصكوك وحفظها وحماية حقوق حملة الصكوك وإدارتها ورعايتها، إلى جانب تحصيل الدخل والعوائد الناتجة عنها من أرباح وإيجارات وغيرها.

وتتولى الشركة توزيع صافي أرباح الصكوك وعوائدها على حاملها، وإعادة موجوداتها عند انتهاء مدتها أو استردادها إلى الجهة المحددة في نشرة الاكتتاب، إضافة إلى سداد القيمة الاسمية للصكوك عند الاستحقاق أو الاسترداد.

ويحظر على الشركة ممارسة أي أغراض أخرى إلا بعد موافقة وزير التجارة والصناعة.

ملكية الدولة ورأس المال

تتخذ الشركة ذات الغرض الخاص شكل شركة الشخص الواحد، وتخضع لأحكام المرسوم بقانون من دون التقيد بأحكام قانون الشركات أو أي قوانين أخرى. ويدفع رأس مال الشركة من قبل الدولة ممثلة بصندوق الاحتياطي العام، ولا يلزم أن يكون رأس المال متناسباً مع المبلغ الكلي للصكوك المصدرة عنها، أو مع قيمة موجودات الصكوك أو قيمة ما يسجل باسمها من أصول. ويتضمن النظام الأساسي للشركة البيانات اللازمة لممارسة نشاطها، وعلى الأخص اسم الشركة وعنوانها ومركزها الرئيسي، والأغراض التي تأسست من أجلها، وقيمة رأس المال وعدد الحصص النقدية أو العينية

جميع أنواع الصكوك متاحة

إصدار الصكوك بجميع أنواعها صكوك ملكية الموجودات المؤجرة و ملكية المنافع والحقوق التشغيلية للموجودات و السلم وصكوك الاستصناع والمشاركة والمضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

البورصة تخسر 392.4 مليون دينار بضغط نفسي جيوسياسي

الأسواق مكشوفة لحالات التوترات والمبالغة تعمق الخسائر



مكاسب الرئيسي 50 من بداية العام 30.17%

وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على أن السوق شهد الكثير من الفرص منذ اندلاع الأحداث، وبعض الاستثمارات شهدت قفزات وتضاعفت قيمتها ما بين مرتين إلى نحو ثلاثة أضعاف في بعض الحالات.

تجدر الإشارة إلى أنه أمام الحكومة حالياً أكثر من مصدر وخيار للتمويل، وهو ما يعني أن هناك عناية فائقة بالشأن الاقتصادي، وعزيمة على الاستمرار في دعم التنمية ودعم مسيرة التحول الاقتصادي.

أمس خسرت البورصة 392.4 مليون دينار، وأغلقت القيمة السوقية عند 53.357 مليار دينار كويتي.

تراجعت قيمة التداولات بنسبة 37.4% إلى 91.521 مليون دينار كويتي، وانخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 28.9% والصفقات 19%.

وارتفعت أسعار أسهم 17 شركة، فيما انخفضت 107 أخرى، وحافظ مؤشر الرئيسي 50 على مكاسب بلغت حتى الآن 30.17% والرئيسي بنسبة 13.65%.

انخفض مؤشرا السوق الأول و«العام بـ 0.67% و0.73%.

علي التوالي، كما تراجع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 1.81% و0.99% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

وتأثرت جلسة بداية الأسبوع بتراجعات 11 قطاعاً في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ2.51%، بينما ارتفع قطاعا التأمين والرعاية الصحية بـ1.45% و0.06% على التوالي.

أمام ضمانات للتمويل وإتاحة الفرصة للجميع بالمشاركة أفراد ومؤسسات وحتى مقيمين في بعض الاكتتابات، نرى كذلك إنشاء محاكم اقتصادية ودوائر متخصصة، وإطلاق قانون التحكيم، وتجهيز الرهن العقاري للإقرار، واقتراح بعض التوزيعات النقدية من التحويل للمستفيدين من المساهمين، وجميعها عوامل إيجابية محفزة ومعززة للثقة ومشجعة على الاستثمار.

الأهم من ذلك هو القرار الإيجابي للبنك المركزي الذي حفظ لجميع الأطراف علاقة عادلة بعدم تحميل أي جهة أكلاف إضافية على التمويل، وكأن الإشارة الضمنية ترمز إلى أن الميزانيات التقديرية للعام الحالي التي تم بناؤها وتقديرها مسبقاً ستغلق على هكذا وضع، طالما الأرقام والمؤشرات المحلية لا تستدعي أي تحريك للفائدة في ظل مؤشرات تضخم مستقرة، والموجود منها في بعض السلع هو تضخم مستورد وله أسبابه الخاصة بخلل سلاسل الإمداد، وليس تضخم فني تقني بالمعنى الاقتصادي المؤثر، وبالتالي لا يمكن تعميمه على باقي السوق ككل.

كما يبدو أن هناك منطقة حسم لملف التوترات الراهنة وهي نقطة إيجابية.

مصادر استثمارية ومراقبة أكدت أن التوازن مطلوب وقراءة الأحداث بدقة وتجنب ردود الأفعال المبالغ فيها يجب المستثمر خسائر مضاعفة وكذلك السوق.

تكبدت البورصة أمس خسائر تقدر بـ 392.4 مليون دينار كويتي، في ردة فعل سلبية عنيفة على المناوشات والتوترات الجيوسياسية، بعد أن برزت إشارات تفتتح باب الاحتمالات لتصاعد الأحداث، توازياً مع إشارات من أكبر مدير أصول في العالم «بلاك روك» بتصنيف ملف أمن الطاقة إلى أنه خطر من الدرجة الأولى، بعد اختناق ممر الطاقة الأهم في العالم، والذي يعتبر شريان أساسي ينفذ منه خمس النفط العالمي.

المرحلة الماضية شهدت اعتماد جزئي على الاحتياطات، وبالتالي المرحلة المقبلة ستكون مفصلية وحاسمة وفق تقديرات مراقبين.

لكن كما هو الحال من بداية الأزمة الجيوسياسية يتوجب الإشارة إلى أن المساعي للحلول لم تتوقف، وهناك جهود كبيرة مستمرة على كافة الجبهات، وهو خيار أقل كلفة لجميع الأطراف، وبالتالي المبالغيات في ردة الفعل قد تكون غير مطلوبة، لا سيما وأن هناك تأكيدات اقتصادية أمريكية بأن الإنفاق الرأسمالي والإنتاج والوضع العام الاقتصادي يمضي بوتيرة إيجابية.

ما شهدته بورصة الكويت أمس يمكن تصنيفه بأنه ردة فعل مبالغ فيها، خصوصاً وأنها تأتي وسط جهود حكومية كبيرة على مستويات غير مسبقة تعيد ترتيب الأوراق من جديد على أكثر من جبهة وملف اقتصادي.

ففي الوقت الذي صدر فيه قانون الصكوك الذي يفتح الباب

إفصاحات البورصة

«مدينة الأعمال»: تعثر صفقة عقارية بقيمة 4.1 ملايين دينار

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية عدم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لإتمام صفقة شراء عقارين استثماريين محليين في منطقة بنيد القار، بما أسهم في تعثر استكمال الصفقة. وأوضحت الشركة أن إحدى شركاتها التابعة كانت قد وقعت عقداً لشراء العقارين بقيمة إجمالية تبلغ 4.1 مليون دينار كويتي.

تراجع ملكية مشعل المرزوق» في «التمدين العقارية» إلى 13.3%

كشف نموذج الإفصاح عن المجموعة والهدف من التملك، انخفاض حصة مشعل المرزوق في شركة التمدين العقارية إلى 13.30%، مقارنة بنسبة 13.93% قبل التغيير. ووفقاً للإفصاح، تراجع عدد الأسهم المملوكة لمشعل المرزوق في الشركة إلى 57.46 مليون سهم، مقابل 60.16 مليون سهم قبل التغيير. يُشار إلى أن رأس مال «التمدين العقارية» يبلغ 43.19 مليون دينار، موزع على 431.93 مليون سهم، وتمتلك شركة مجموعة التمدين القابضة والأطراف المتحالفة 64.13%.

«صكوك» طعن بالتميز على حكم الـ 21 مليون دينار

الأثر المباشر على شركة صكوك القابضة يتمثل في التزام محتمل بالكفالة التضامنية بقيمة تصل إلى 1.5 مليون دينار، حال تعثر الشركة التابعة في الوفاء بالتزاماتها. وأشارت الشركة إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي النهائي حالياً لحين استكمال إجراءات التقاضي وصدر حكم نهائي من محكمة التمييز، على أن يتم إثبات الأثر المالي ضمن البيانات المالية المجمعة بعد اعتماده من مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي.

وكانت «صكوك» قد أعلنت في يونيو السابق اتخاذ كافة التدابير المحاسبية اللازمة والتحوط الكامل للمخاطر القانونية والالتزامات المحتملة المرتبطة بالدعوى المرفوعة من الهيئة العامة للاستثمار ضدها وشركة بيت الإعمار الخليجي التابعة، مبينة أنه تم تكوين مخصص مالي لمواجهة المطالبة القضائية، وينعكس أثره المحاسبي ضمن بند المطلوبات في البيانات المالية المرحلية المكثفة المجمعة كما في 31 مارس 2026.

يتعلق ذلك بما أعلنته «صكوك» في 11 يونيو الماضي، بخصوص وقف استئنافات تلك الدعوى المرفوعة من المدير العام للهيئة العامة للاستثمار بصفته مؤسس المحفظة الوطنية العقارية ضد الممثل القانوني لـ بيت الإعمار الخليجي» التابعة والممثل القانوني لـ «صكوك»؛ للمطالبة بـ 21 مليون دينار مضافاً إليه عائد سنوي بـ 5.25% من 30 ديسمبر 2024 وحتى تمام السداد؛ وذلك لحين الفصل في التمييز.

أعلنت شركة صكوك القابضة وشركتها التابعة شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية الطعن أمام محكمة التمييز على حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ 22 يوليو 2026، والمتعلق بالدعوى المرفوعة من الهيئة العامة للاستثمار للمطالبة بمبلغ 21 مليون دينار كويتي، مع طلب وقف نفاذ الحكم لحين الفصل في الطعن.

وأوضحت الشركة وفق بيان لبوصة الكويت الأحد، أن بيت الإعمار الخليجي تقدمت بالطعن رقم 1905 2026 تمييز تجاري 1، فيما تقدمت «صكوك» بالطعن رقم 1908 2026 تمييز تجاري 1 على الحكم ذاته. وكانت محكمة الاستئناف قد ألغت حكماً سابقاً قضى برفض الدعوى الأصلية، وألزمت شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية بسداد 21 مليون دينار كويتي للهيئة العامة للاستثمار، إضافة إلى فوائد اتفاقية بنسبة 5.25% سنوياً اعتباراً من 1 يوليو 2020 وحتى تمام السداد، مع إلزام شركة صكوك القابضة بالتضامن في السداد بحد أقصى 1.5 مليون دينار كويتي.

وبيّنت الشركة أن الأثر المالي المسجل على الشركة التابعة حتى 30 يونيو 2026 يشمل أصل مبلغ الاتفاقية البالغ 21 مليون دينار، إلى جانب تكاليف إجارة مسجلة بقيمة 5.7 مليون دينار، فضلاً عن فروقات تكاليف إجارة إضافية بقيمة 918.75 ألف دينار ناتجة عن الحكم القضائي.

وأضافت أن

«الوطني للاستثمار»:

موافقة على تسويق صندوق إجارة

«الوطني للاستثمار» بتسويق 31.5 مليون سهم من أسهم صندوق "Leasing and Finance Fund LTD 48"، بسعر عرض يبلغ 10 دولارات أمريكية للسهم الواحد.

ويُعد الصندوق نظام استثمار جماعي مؤسساً خارج دولة الكويت في جزر الكايمان، فيما تصل عمولة الاكتتاب إلى 2.25% من المبلغ المستثمر، وتُدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وقررت الهيئة قصر الأسهم التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت على العملاء المحترفين فقط؛ وفق التعريف الوارد في الكتاب الأول «التعريفات» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته.

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية القرار رقم (135) لسنة 2026، بشأن منح شركة الوطني للاستثمار ترخيصاً لتسويق أسهم صندوق «الإجارة والتمويل الثامن والأربعون المحدود» تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت.

بحسب بيان من هيئة السوق المالية الأحد، استند القرار إلى طلب «الوطني للاستثمار» للقيام بعملية التسويق الخاص لأسهم صندوق «الإجارة والتمويل الثامن والأربعون المحدود»، وإلى القرار رقم (131) لسنة 2026 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف والصادر في 9 سبتمبر 2026.

وبموجب القرار، رخصت الهيئة لشركة

«جي تي سي»: توقيع مذكرة تفاهم لدراسة فرصة استثمارية محتملة

قرر مجلس إدارة شركة جي تي سي لوجستيك للنقلات والمناولة توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة؛ لبدء المفاوضات وإجراء الدراسات والتقييمات السوقية والفنية والمالية لفرصة استثمارية محتملة؛ ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق ما ستنتهي إليه نتائج الدراسات.. ولم تُشر الشركة إلى المزيد من التفاصيل حول تلك الفرصة المحتملة، مبينة أنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة الجوهرية المعلنة.

إفصاحات البورصة

بنك بوبيان: نجاح تسعير
وتسوية صكوك بقيمة
90 مليون دينار

أعلن بنك بوبيان نجاحه في تسعير صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال مقومة بالدينار الكويتي، والقيام بالتسوية في 17 سبتمبر 2026، بقيمة 90 مليون دينار كويتي؛ ليعكس الاستجابة الإيجابية من المستثمرين لأداء المصرف ونشاطه.

وأوضح «بوبيان» أن الصكوك دائمة قابلة للاسترداد بعد 5 سنوات، وتحديدًا في 17 سبتمبر 2031، وبلغت مسبة الربح بها 5.50%، مشيرًا إلى أن تلك الصكوك سوف يكون له أثر إيجابي نظرًا لتدعيم قاعدة رأس مال البنك ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال. وبين أنه تم تصنيف الملتزم وجهة إدراج التصنيف عند A2 من وكالة موديز، وA من وكالة ستاندرد آند بورز، وA من وكالة فيتش، فضلًا عن تصنيف الإصدار عند BBB- من وكالة كابيتال إنتلجنس، منوها بأن القانون الحاكم للإصدار هو القانون الإنجليزي، مع تحديد شركة كامكو للاستثمار كمدير إصدار رئيسي، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار كمدير مشارك. وكان «بوبيان» قد أعلن في أغسطس الماضي حصوله على جميع الموافقات الرقابية اللازمة لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى؛ وذلك بعد استيفاء كافة الضوابط والإجراءات ذات الصلة.

بنك برقان: الأثر المالي لزيادة رأس المال تحسین
نسب رأس المال الرقابي بنحو 60 نقطة أساس

منوها بأنه يتم تحويل قيمة الأسهم المخصصة التي تقارب 50 مليون دينار إلى حسابي رأس مال البنك وعلاوة الإصدار، ورد جميع مبالغ فائض الاكتتاب إلى الحسابات البنكية للمكتتبين خلال 5 أيام عمل من تاريخ هذا الإفصاح.

وعن الأثر المالي للإصدار كشف «برقان» أنه عند استكمال زيادة رأس المال، سيزيد عدد أسهم رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل بمقدار 277.78 مليون سهم من 3.99 مليار سهم إلى 4.27 مليار سهم، بزيادة تمثل 7% تقريبًا، وبناءً عليه، سيزيد رأس مال البنك المدفوع بمبلغ 27.78 مليون دينار من 399.64 مليون دينار إلى 427.41 مليون دينار. ويتضمن سعر الإصدار علاوة إصدار إجمالية قدرها 22.22 مليون دينار لتقارب القيمة الإجمالية للاكتتاب بمبلغ 50 مليون دينار، وكما سبق الإفصاح عنه من المتوقع أن يسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع في تعزيز قاعدة رأس مال بنك برقان، وتحسين نسب رأس المال الرقابي للبنك بنحو 60 نقطة أساس على مستوى جميع شرائح رأس المال؛ بما في ذلك الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي (CET1)، والشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1 Capital)، ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية (CAR).

أعلن بنك برقان تفاصيل انتهاء فترة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع، مبينة أنه قد تم الاكتتاب بالكامل من قبل مساهمي البنك، في إجمالي أسهم الإصدار البالغ عددها 277.78 مليون سهم، مع الكشف على الأثر المالي لتلك العملية ونتائج التخصيص.

أوضح «برقان» أن إجمالي قيمة الاكتتاب في الأسهم المطروحة قد قارب 50 مليون دينار، وقد تحدد عدد الأسهم المكتتب فيها بموجب حقوق الأولوية بنحو 248.17 مليون سهم؛ بما يمثل نسبة تغطية قدرها 89.34% لحقوق الأولوية، إلى جانب 122.86 مليون سهم إضافي مطلوب للاكتتاب فيها. وأشار إلى أن إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها قد بلغ 371.03 مليون سهم؛ بما يمثل نسبة تغطية إجمالية قدرها 133.57%، ووصلت القيمة الإجمالية للاكتتابات المستلمة إلى 66.79 مليون دينار، فيما بلغ عدد أسهم الإصدار التي لم يتم الاكتتاب فيها بموجب حقوق الأولوية والمتاحة للتخصيص لمقدمي طلبات الاكتتاب في الأسهم الإضافية نحو 29.60 مليون سهم بنسبة 10.66% من إجمالي أسهم الإصدار المطروحة.

وذكر «برقان» أن نسبة التخصيص النسبي المطبقة على الأسهم الإضافية قد بلغت 24.09%،

عبدالرحمن السلطان
ينقل ملكية 107.38 ألف
سهم في «الامتياز»

أعلنت شركة مجموعة الامتياز القابضة قيام مساعد مدير إدارة الاستثمار المباشر عبدالرحمن السلطان بنقل ملكية 107.38 ألف سهم في الشركة مجموعة الامتياز القابضة.

يُشار إلى أن رأس مال «الامتياز» يبلغ 103.16 مليون دينار كويتي، موزعاً على 1.03 مليار سهم، ويمتلك خالد سلطان بن عيسى 9.70% في الشركة.

«البتترول» الكويتية تستقبل من مقعدين
في مجلس إدارة «السور»

وأكدت الشركة أن هذه المعلومة الجوهرية لا يترتب عليها أي أثر مالي على المركز المالي للشركة.

وتأتي تلك الاستقالات في إطار الترتيبات الخاصة في إسناد ملف شركات المجموعة إلى شركة وفرة للاستثمار الدولي .

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود تسلمها قرار مؤسسة البترول الكويتية بالاستقالة من المقعدين المخصصين لها في مجلس إدارة الشركة.

وأوضحت الشركة أن ممثلي مؤسسة البترول الكويتية سيواصلون ممارسة مهامهم في مجلس الإدارة لحين انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة.

«فرص المملكة» ترفع حصتها في «الصفاء للاستثمار» إلى 13.25%

وأشارت بيانات الإفصاح إلى أن الهدف من تحقيق المصلحة لا يزال الاستثمار قصير الأجل، دون تغيير في طبيعة المصلحة، التي ظلت مباشرة.

يُشار إلى أن رأس شركة «الصفة للاستثمار» يبلغ 33.34 مليون دينار كويتي، موزع على 333.40 مليون سهم.

القرطاس، الأحد، على بورصة الكويت، أن عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر ارتفع من 42.881 مليون سهم إلى 44.198 مليون سهم.

وبذلك زادت ملكية «فرص المملكة» بنحو 1.316 مليون سهم، فيما ارتفعت نسبة التملك بواقع 0.39 نقطة مئوية.

أظهرت بيانات إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد، ارتفاع حصة شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات المباشرة في شركة الصفاة للاستثمار إلى 13.25%، مقارنة بـ 12.86% سابقاً.

وأوضحت البيانات المقدمة من المستفيدة أبار



AL AMIRI

مخملات

TAILOR'S N.Y.

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية . القطع الشتوية . شالات و
أصواف . نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلاب أو
الإستفسار

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق على تراجع بنسبة 0.26% وسط تراجع 219 سهما



10,800-10,750 نقطة لتأكيد فرص الارتداد نحو 10,900 نقطة، ترى رمسيس أن مستوى 10,050 نقطة يمثل دعماً مهماً، مع إمكانية استعادة الاتجاه الصاعد في حال تحسن السيولة واستقرار الأوضاع.

كما أشار الحويل إلى أهمية متابعة أداء قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية، في حين ترى رمسيس أن تنوع الاهتمام نحو قطاعات البنوك والتجزئة والتعليم قد يكون أكثر ملاءمة في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بقطاع الطاقة.

تباين القطاعات

جاء أداء القطاعات بشكل سلبي، حيث تراجع أغلبية القطاعات على رأسهم قطاع الأدوية بنسبة 2.6%، كما انخفض أداء قطاع التأمين بنسبة 2.54%.

وانخفض أداء 3 قطاعات كبرى، خلال الجلسة، حيث انخفض قطاع الاتصالات بنسبة 0.53%، ثم قطاع البنوك بنسبة 0.33%، كما نزل قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.13%.

وفي المقابل ارتفع أداء 3 قطاعات في مقدمتهم قطاع الطاقة بنسبة 1.25%، كما ارتفع أداء قطاع المواد الرأسمالية بنسبة 0.79%.

وعلى مستوى الأسهم الأكثر ارتفاعاً، قفز سهم «سينومي سنترز» بنسبة 5.78%، تلاه «نفوذ» بنسبة 5.26%، كما ارتفع سهم «إنتاج» بنسبة 4.67%، وسهم «مدينة المعرفة» بنسبة 4.34%.. في المقابل، تصدر «مكاملة» الأسهم الأكثر تراجعاً بنسبة 9.01%، يليه «لدن» بنسبة 7.78%، ثم «الاتحاد» بانخفاض 6.82%.

واختبار مستويات أعلى.

ولفتت إلى أن السوق لا يزال متأثراً بالتراجعات المتتالية التي شهدتها خلال الأسبوع الماضي، والتي تجاوزت 2%، بالتزامن مع خسائر في رأس المال السوقي، مشيرة إلى أن عودة السيولة وتحسن قيم التداول سيكونان عاملين رئيسيين في دعم أي محاولة للارتداد.

وفي المقابل، أوضحت رمسيس أن بعض الأسهم شهدت تحركات إيجابية رغم الأداء العام للسوق، ومن بينها سهم «إنتاج» الذي ارتفع بنحو 8% خلال جلسة التداول، بما يعكس استمرار وجود فرص انتقائية داخل السوق.

وترى رمسيس أنه في حال تحسن السيولة واستقرار الأوضاع السياسية والجيوستراتيجية، فقد يعاود مؤشر «تاسي» اختبار مستوى 10,080 نقطة، ومع استمرار تحسن الأوضاع وعودة السيولة قد يمتد الصعود نحو مستوى 11,200 نقطة.

وفيما يتعلق بالقطاعات، أشارت إلى إمكانية التركيز خلال الفترة المقبلة على قطاعات أقل ارتباطاً بتقلبات النفط والطاقة، وفي مقدمتها البنوك والتجزئة والتعليم، باعتبارها قطاعات قد توفر فرصاً استثمارية في ظل الضغوط التي تواجه أسهم قطاع الطاقة.

ويتفق المحللان على أن مسار «تاسي» خلال الفترة المقبلة سيظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بحركة السيولة وأداء الأسهم القيادية، إلى جانب تطورات الأوضاع الجيوستراتيجية وأسعار النفط.

وبينما يركز الحويل على أهمية تماسك المؤشر فوق نطاق

أنهى مؤشر السوق السعودي الرئيسي «تاسي» تعاملات جلسة الأحد على تراجع طفيف، وسط انخفاض 3 قطاعات كبرى. وانخفض المؤشر بنسبة 0.26%، فاقداً 28.43 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,749.51 نقطة، وسط قيم تداولات بلغت نحو 2.61 مليار ريال، بعد تداول 148.51 مليون سهم عبر صفقات تخطت 302.8 ألف صفقة.

وعكست حركة الأسهم استمرار حالة الحذر لدى المتعاملين، إذ تراجعت أسهم 219 شركة، مقابل ارتفاع 45 شركة، واستقرار 5 شركات دون تغيير.

وواصل مؤشر السوق المالية السعودية «تاسي» تراجعته مع بداية تعاملات الأسبوع، في ظل استمرار حالة الحذر وترقب المستثمرين، بالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وامتداد الضغوط البيعية إلى عدد من الأسهم القيادية، وسط ترقب لحركة السيولة وأداء القطاعات الرئيسية خلال الجلسات المقبلة.

وقال المحلل بأسواق المال عادل الحويل إن «تاسي» استهل تعاملات الأسبوع على تراجع نتيجة استمرار حالة الحذر بين المتعاملين، بالتزامن مع ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية.

وأشار الحويل إلى أن هذا التراجع يأتي بعد إغلاق المؤشر الأسبوع الماضي عند مستوى 10,778 نقطة، منخفضاً بنحو 2.1%، لافتاً إلى أن متوسط السيولة ية حافظ على مستويات مرتفعة نسبياً عند نحو 4.28 مليار ريال، بما يعكس استمرار نشاط التداول وحركتي البيع والشراء رغم تراجع المؤشر.

وعلى الصعيد الفني، أوضح الحويل أن نطاق 10,750 إلى 10,800 نقطة يمثل منطقة دعم جوهرية للسوق، مشيراً إلى أن تماسك المؤشر أعلى هذه المستويات قد يدعم حدوث ارتداد تصحيحي باتجاه مستوى 10,900 نقطة.

وفي المقابل، حذر من أن كسر مستوى 10,750 نقطة بالتزامن مع ارتفاع السيولة البيعية قد يزيد من الضغوط الفنية ويدفع المؤشر إلى مستويات أدنى.

من جانبها، قالت المحللة بأسواق المال حنان رمسيس إن الضغوط على «تاسي» تأتي أيضاً في ظل استمرار التوترات الإقليمية والخسائر التي طالت شركات النفط الكبرى، وعلى رأسها «أرامكو»، موضحة أن حالة الحذر والعزوف عن ضخ سيولة جديدة لا تزال تسيطر على المتعاملين بسبب المخاوف من تطورات الأوضاع الجيوسياسية.

وأشارت رمسيس إلى أن المؤشر يتحرك بالقرب من مستوى 10,070 نقطة، معتبرة أن مستوى 10,050 نقطة يمثل منطقة دعم مهمة، فيما يمثل مستوى 10,080 نقطة مستوى يجب مراقبته، إذ إن تجاوزه قد يدعم عودة المؤشر إلى مسار صاعد

مؤشر بورصة مسقط يتراجع 0.3%

سهم عمان للمربطبات للرابحين بنسبة 8.91%.

وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.27%؛ متأثراً بتراجع سهم الشرقية للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 2.94%، وتراجع الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 1.91%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 42.49%، إلى 105.25 مليون ورقة مالية، مقابل 103.02 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 34.19%، خلال الجلسة إلى 31.83 مليون ريال، مقارنة بنحو 48.36 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 25.73 مليون سهم، فيما تصدر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج النشاط قيمة بنحو 7.2 مليون ريال.

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجحاً بنسبة 0.3%، بإقفاله عند مستوى 7,580.14 نقطة، خاسراً 23.1 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.49%؛ مع تقدم سهم صحرار للطاقة القيادي على المتراجعين بنسبة 4.76%، وتراجع شل العمانية للتسويق القيادي بنسبة 3.72%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.34%؛ بضغط سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي المتراجع بنسبة 2.6%، وتراجع سهم الأنوار لبلاط السيراميك القيادي بنسبة 2.55%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة

بورصة قطر تتراجع 1.12% بنحو 108.57 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على انخفاض؛ بضغط تراجع 6 قطاعات في مقدمتها الصناعات.

تراجع المؤشر العام للبورصة 1.12% فاقداً 108.57 نقطة، عند مستوى 9550.44 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات، على رأسها قطاع الصناعات بـ2.59%، بينما ارتفع قطاع العقارات وحيداً بـ1.18%.

تراجعت السيولة إلى 326.07 مليون ريال، مقابل 681.02 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وزادت أحجام التداول عند 183.69 مليون سهم، مقارنة بـ182.86 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18.96 ألف صفقة، مقابل 20.58 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم «العام» تراجعات الأسهم البالغ عددها 44 سهماً بـ7.44%، بينما ارتفع سعر 6 أسهم على رأسها «المتحدة للتنمية» بـ7.46%، واستقر 6 أسهم.

وجاء سهم «المتحدة للتنمية» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 74.94 مليون سهم، وسيولة بقيمة 59.73 مليون ريال.

مردور المرسوم بقانون رقم 91 لسنة 2026 لتعديل قانون إنشاء هيئة أسواق المال

«الدوائر الاقتصادية» تتولى منازعات «أسواق المال»

محكمة أسواق المال تنظر القضايا المقيدة لديها قبل المرسوم بقانون 91

القانون.

وإذ صدر الأمر الأميري بتاريخ 10/5/2024 ونص في مادته (4) على أن تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، ومن ثم أعد هذا المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه.

ونصت المادة الأولى من مرسوم بقانون المائل على استبدال تعريفي (الوزير المختص)، و(المحكمة المختصة) الواردين في المادة (1) من القانون رقم (7) لسنة 2010 سالف الذكر، بأن يكون تعريف (الوزير المختص) هو الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء بدلاً من وزير التجارة والصناعة، وذلك لتفادي الحاجة إلى تعديل التشريع مستقبلاً حال نقل التبعية الإدارية لهيئة أسواق المال إلى وزير آخر أو حقيبة وزارية مختلفة.

كما أصبح تعريف (المحكمة المختصة) هي الدائرة الاقتصادية بالمنازعات المدنية والتجارية أو الإدارية المنشأة بمرسوم بقانون رقم (88) لسنة 2026، أو المحكمة الجزائية المختصة بنظر الجرائم الجزائية المنصوص عليها في القانون رقم (7) لسنة 2010 وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960.

كما استبدلت الفقرة الثانية من المادة الأولى من مرسوم بقانون المائل، عبارة (الوزير المختص) بعبارة (وزير التجارة والصناعة)، وعبارة (المحكمة المختصة) بعبارة (محكمة أسواق المال) أينما وردتا في القانون رقم (7) لسنة 2010 سالف الذكر. وجاءت المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون بحكم انتقالي مفاده بقاء الدعاوى والطعون القائمة وقت العمل بالقانون أمام محكمة أسواق المال إلى حين الفصل فيها.

ونصت مادته الثالثة على إلغاء المواد المتعلقة بإنشاء محكمة أسواق المال، وبعض الإجراءات الخاصة بها، والطعن على أحكامها وذلك بعد أن أصبحت المنازعات غير الجزائية الناشئة عن تطبيق القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه داخلة في اختصاص الدائرة الاقتصادية، والجرائم المنصوص عليها فيه خاضعة للقواعد العامة في الاختصاص والإجراءات الجزائية.

وألزمت المادة الرابعة من المرسوم بقانون المائل الوزراء - كل فيما يخصه - بتنفيذ أحكامه، ونشره في الجريدة الرسمية، وحددت تاريخ العمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم (88) لسنة 2026 بإصدار قانون في شأن إنشاء الدوائر الاقتصادية لارتباط نفاذهما معاً.

من القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه، التعريفان الآتيان:

(الوزير المختص): "الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء".

(المحكمة المختصة): "الدائرة الاقتصادية المدنية والتجارية أو الإدارية المنشأة بالمرسوم بقانون رقم (88) لسنة 2026، والمحكمة المختصة وفقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بحسب الأحوال".

وتستبدل عبارتا "الوزير المختص" و"المحكمة المختصة" بعبارتي "وزير التجارة والصناعة" و"محكمة أسواق المال" أينما وردتا في القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه.

مادة ثانية

تستمر محكمة أسواق المال في نظر الدعاوى والطعون المقيدة لديها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا المرسوم بقانون لحين الفصل فيها.

مادة ثالثة

تلغى المواد (108، 109، 110، 111، 112، 113، 116) من القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه. كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

مادة رابعة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم (88) لسنة 2026 بإصدار قانون في شأن إنشاء الدوائر الاقتصادية.

المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 91 لسنة 2026

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

أفرد القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية تنظيمًا خاصاً للمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه، فأنشأ محكمة أسواق المال، وبين اختصاصها، ونظم بعض الإجراءات المتبعة أمامها، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لمنازعات أسواق المال وما تتطلبه من عناية وسرعة في الفصل.

ولما كان قد صدر مرسوم بقانون رقم (88) لسنة 2026 بإصدار قانون في شأن إنشاء الدوائر الاقتصادية والذي عهد بموجبه إلى هذه الدوائر بنظر المنازعات غير الجزائية الناشئة عن تطبيق القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه، فقد أضحي من اللازم إجراء تعديل تشريعي على هذا

ضمن الترتيب التشريعي وإعادة تنظيم الاختصاصات القانونية تحقيقاً للمرونة ستحل الدائرة الاقتصادية بالمنازعات المدنية والتجارية أو الإدارية المنشأة بمرسوم بقانون رقم 88 لعام 2026 أو المحكمة الزائية المختصة بنظر الجرائم الجزائية المنصوص عليها في القانون 7 لعام 2010 وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لعام 1960.

وعليه ستستمر محكمة أسواق المال في نظر الدعاوى والطعون المقيدة لديها قبل تاريخ العمل بأحكام المرسوم بقانون 91 لعام 2026.

وعليه فقد أعاد المرسوم بقانون رقم 91 لسنة 2026 رسم الإطار القضائي للمنازعات الناشئة عن تطبيق قانون هيئة أسواق المال، بعد أن نقل المنازعات غير الجزائية إلى الدائرة الاقتصادية المدنية والتجارية أو الإدارية المنشأة بموجب المرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2026، فيما تخضع الجرائم المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال للقواعد العامة في الاختصاص والإجراءات الجزائية، وذلك ضمن تعديلات تشريعية ألغت 7 مواد مرتبطة بمحكمة أسواق المال وبعض إجراءاتها والطعن على أحكامها.

ووضع المرسوم حكماً انتقالياً يحافظ على مسار القضايا القائمة، إذ تستمر محكمة أسواق المال في نظر الدعاوى والطعون المقيدة لديها قبل تاريخ العمل بأحكامه إلى حين الفصل فيها، فيما يبدأ العمل بالتنظيم الجديد اعتباراً من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2026 بإصدار قانون بشأن إنشاء الدوائر الاقتصادية، بما يربط نفاذ التشريعين معاً.

وشملت التعديلات كذلك إعادة تعريف «الوزير المختص» ليصبح الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء بدلاً من وزير التجارة والصناعة، بهدف تفادي الحاجة إلى تعديل التشريع مستقبلاً حال نقل التبعية الإدارية لهيئة أسواق المال إلى وزير آخر أو حقيبة وزارية مختلفة، بحسب المذكرة الإيضاحية. كما أصبح تعريف «المحكمة المختصة» يشمل الدائرة الاقتصادية بالنسبة للمنازعات المدنية والتجارية أو الإدارية، والمحكمة الجزائية المختصة بالنسبة للجرائم الجزائية بحسب الأحوال.

وجاء نص المرسوم بقانون والمذكرة الإيضاحية كالتالي:

مادة أولى:

يستبدل بتعريف (الوزير المختص) وتعريف (المحكمة المختصة) الواردين في المادة (1)

AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎ (965) 18 777 77

📍 Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐 alsafatinvest.com

✉ research@alsafatinvest.com

🏠 alsafatinvestment

🏢 al-safat-investment-company

من 13 سبتمبر

إلى 17 سبتمبر، 2026

التقرير الأسبوعي

لبورصة الكويت

السوق

السوق الأول

السوق الرئيسي

السوق العام

السوق	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	45,173	9,244.45	-0.9%	-0.5%	-2.7%	885,180,745	335,784,476	51,427	17.9	1.8	81.7%
السوق الرئيسي	10,096	9,530.09	2.1%	3.2%	14.8%	1,519,062,063	330,093,471	103,347	16.9	1.3	18.3%
السوق العام	55,269	8,913.16	-0.3%	0.2%	0.1%	2,404,242,808	665,877,947	154,774	17.0	1.5	100%

القطاع

البنوك

مواد أساسية

الخدمات الاستهلاكية

السلع الاستهلاكية

الطاقة

الخدمات المالية

الرعاية الصحية

صناعية

التأمين

العقار

التكنولوجيا

الاتصالات

منافع

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	32,163	2,112.00	-1.3%	-0.7%	-2.7%	212,166,280	99,494,452	16,082	22.5	1.3	58.19%
مواد أساسية	522	925.00	0.9%	-0.2%	10.9%	5,432,372	3,871,453	761	15.4	1.8	0.94%
الخدمات الاستهلاكية	1,710	2,329.00	-0.9%	-0.8%	-2.3%	164,875,061	49,487,806	12,199	18.9	2.0	3.09%
السلع الاستهلاكية	399	1,312.00	0.8%	-0.6%	-3.5%	12,864,600	5,590,102	1,199	18.5	2.7	0.72%
الطاقة	549	1,951.00	0.2%	1.8%	12.5%	32,579,608	8,419,719	3,126	12.4	2.1	0.99%
الخدمات المالية	7,019	1,882.00	1.8%	4.8%	-2.0%	1,014,765,522	210,190,154	43,984	16.7	1.5	12.70%
الرعاية الصحية	307	641.00	2.4%	2.3%	8.5%	6,570	5,238.000	39	18.6	2.3	0.56%
صناعية	2,532	754.00	1.6%	-0.9%	-0.4%	284,366,285	95,004,219	21,242	21.0	1.4	4.58%
التأمين	1,019	2,446.00	2.4%	4.8%	25.5%	91,396,787	50,608,417	12,648	11.6	1.1	1.84%
العقار	4,434	2,064.00	2.0%	1.1%	1.7%	538,949,462	113,674,398	35,222	19.2	1.2	8.02%
التكنولوجيا	160	11,640.00	13.4%	-7.0%	0.29%	5,098,551	8,035,292	3,257	NM	14.6	0.29%
الاتصالات	4,305	1,406.00	-0.4%	-0.2%	14.7%	31,850,673	20,138,858	4,280	14.3	2.3	7.79%
منافع	150	358.00	-1.5%	-2.9%	-8.7%	9,891,037	1,357,839	735	11.0	1.0	0.27%

ملخص السوق

ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول بنسبة 41% و39%، كما ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 26% و49% على التوالي.

تحول مؤشر السوق الأول إلى اتجاه هابط بعد بداية أسبوع متذبذب، بينما واصل مؤشر السوق الرئيسي اتجاهه الصاعد.

التحليل الفني: أغلق مؤشر السوق العام عند 8,913، ومستويات الدعم عند 8,884 و8,827 و8,790، والمقاومة عند 8,924. وأغلق مؤشر السوق الأول عند 9,244، ومستويات الدعم عند 9,236 و9,216 و9,172، والمقاومة عند 9,258. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 9,530، ومستويات الدعم عند 9,482 و9,435 و9,408، والمقاومة عند 9,531.

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
فيوتشر كيد	150	7.14%	104,604,389	15,876,016	5,013
جي اف اتش	175	3.55%	103,862,061	18,171,529	3,306
تنظيف	335	8.41%	95,013,413	30,967,297	5,549
أرزان	320.0	1.91%	93,786,950	29,669,424	2,609
ايفا	442	13.33%	90,670,987	37,778,726	6,462

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
أولى تكافل	687	35.24%	77,074,647	48,621,280	11,476
ايفا	442	13.33%	90,670,987	37,778,726	6,462
بيتك	770	-1.03%	44,185,254	34,094,211	6,460
تنظيف	335	8.41%	95,013,413	30,967,297	5,549
أرزان	320	1.91%	93,786,950	29,669,424	2,609

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور

التجار

أذواق

ليتيشي

نوتس

نوتس

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2025	2026			
458.0	329.4	(28.9%)	347.1	كمية المتأصلة (مليون سهم)
106.3	85.7	(37.4%)	91.6	قيمة المتأصلة (مليون درهم)
23,343	21,840	(9.0%)	24,591	عدد الصفقات

[illegible]

إدارة الأصول

الاستثمارات المصرفية

الوساطة المالية



تقرير بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد

الاحتياطي الفيدرالي: استمرار النشاط الاقتصادي في النمو بوتيرة قوية مدفوع بمرونة الإنفاق المحلي وقوة نمو الإنتاجية ومثانة الاستثمار الرأسمالي

«أمريكا واليابان» يرفعان أسعار الفائدة واستمرار تأهب البنوك المركزية لتداعيات صدمة الطاقة

التعليق على أداء الاسواق

جاء في تقرير بنك الكويت الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد : لقد هيمنت اجتماعات البنوك المركزية المكثفة على تحركات الأسواق العالمية، في ظل تشديد صناع السياسات استجابتهم للضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ورفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة أعوام إلى نطاق يتراوح بين 4.00%-3.75%، مشيراً إلى احتمال رفعها مرة أخرى قبل نهاية العام. وجاء القرار مدعوماً بقراءة مؤشر أسعار المستهلكين التي فاقت التوقعات، إذ ارتفع المؤشر الأساسي بنسبة 0.3% على أساس شهري، مقابل توقعات بارتفاعه بنسبة 0.2%، بما يؤكد استمرار الضغوط التضخمية. وحذا بنك اليابان حذو الاحتياطي الفيدرالي، إذ رفع سعر الفائدة إلى 1.25% بقرار غير موحد، في حين أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة دون تغيير عند 3.75%، إلا أن ثلاثة أعضاء في لجنة السياسة النقدية أيدوا مجدداً رفع سعر الفائدة، بعدما تسارع التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر عند 3.1%، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الوقود. ودعم اتساع الفجوة بين توجهات السياسات النقدية الدولار الأمريكي، إذ تراجع اليورو أمامه إلى ما دون 1.15، وانخفض الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته منذ أواخر يوليو، فيما استقر مؤشر الدولار الأمريكي قرب مستوى 100 نقطة. وتراجعت أسعار النفط عن مستوياتها المرتفعة مع إعادة السعودية توجيه صادراتها بالتزامن مع إصلاح خط أنابيب شرق-غرب، إلا أن مزيج خام برنت ظل أعلى من 100 دولار أمريكي للبرميل، فيما ظلت أوضاع السوق الفعلية محدودة الإمدادات. وفي آسيا، واصلت المصادرات اليابانية مسارها التصاعدي بدعم من قوة الطلب على أشباه الموصلات، في حين تباطأ نمو مبيعات التجزئة في الصين إلى 0.4%، بما يعكس استمرار ضعف استهلاك الأسر. وبالنظر إلى الفترة المقبلة، ستظل تطورات إمدادات النفط وتيرة مواصلة البنوك المركزية الكبرى تشديد سياساتها النقدية من أبرز العوامل المؤثرة في أسواق أسعار الفائدة والعملات.

الولايات المتحدة

الاحتياطي الفيدرالي يرفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة أعوام

صوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بالإجماع، بواقع 12 صوتاً مقابل لا شيء، في 16 سبتمبر لصالح رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.75%-4.00%، في أول زيادة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، فيما أشار الاحتياطي الفيدرالي، برئاسة كيفن وورش، إلى احتمال رفع سعر الفائدة مرة أخرى قبل نهاية العام. ويكتسب إجماع الأعضاء أهمية خاصة بعد



الخزانة عقب الإعلان، بما يشير إلى اطمئنان المستثمرين إلى جدية الاحتياطي الفيدرالي في مواجهة التضخم. **مبيعات التجزئة الأمريكية تنتعش بقوة في أغسطس**

ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية بنسبة 1.2% على أساس شهري في أغسطس 2026، مسجلة أقوى زيادة في خمسة أشهر ومتجاوزة بفارق ملحوظ التوقعات البالغة 0.8%، وذلك بعد تعديل نسبة التراجع المسجلة في يوليو إلى 0.5%. وجاء الانتعاش واسع النطاق، بقيادة محطات الوقود التي ارتفعت مبيعاتها بنسبة 3.1%، تلتها مبيعات تجار التجزئة خارج المتاجر بنمو بلغت نسبته 2.6%، كما زادت أيضاً مبيعات الإلكترونيات والمطاعم والسلع الرياضية والأثاث والملابس. وكانت متاجر مواد البناء ومعدات الحدائق الفئة الرئيسية الوحيدة التي سجلت تراجعاً. والأهم من ذلك، قفزت مبيعات التجزئة الأساسية المستخدمة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4%، متجاوزة بفارق كبير التوقعات البالغة 0.4%، بما يشير إلى مرونة إنفاق المستهلكين وقوة الزخم الأساسي للاستهلاك خلال أغسطس.

اجتماع يوليو، حين عارض ثلاثة أعضاء قرار تثبيت سعر الفائدة وأيدوا رفعها بمقدار ربع نقطة مئوية. وأوضح بيان اللجنة أن التضخم ما يزال مرتفعاً وأن القرار من شأنه دعم عودته إلى المستوى المستهدف البالغ 2% بوتيرة أسرع، كما أشار إلى استمرار النشاط الاقتصادي في النمو بوتيرة قوية، في ظل مرونة الإنفاق المحلي وقوة نمو الإنتاجية ومثانة الاستثمار الرأسمالي واستقرار معدلات البطالة إلى حد كبير، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن التطورات الجيوسياسية. وعلى المدى الأبعد، انقسمت توقعات أعضاء اللجنة بشأن العام 2027، إذ توقع ثمانية أعضاء رفع سعر الفائدة مجدداً، ورجح ستة أعضاء تثبيتها، فيما توقع أربعة أعضاء خفضها. وكانت الأسواق قد بدأت في تسعير ارتفاع أسعار الفائدة قبل صدور القرار بوقت طويل، إذ ارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل عشرة أعوام بنحو ربع نقطة مئوية منذ تصريحات كيفن وورش في جاكسون هول في 28 أغسطس، وبنحو نقطة مئوية كاملة مقارنة بأدنى مستوياتها المسجلة في فبراير، فيما سجلت عائدات السندات لأجل عامين ارتفاعاً أكبر. وتراجعت عائدات سندات



تشديد صناع السياسات استجابتهم للضغط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط



التوقعات، إلا أن عضوي مجلس السياسة، تويتشيرو أسادا وأيانو ساتو، عارضا القرار، الذي حظي بتأييد سبعة أعضاء مقابل عضوين. وجاء القرار في ظل تزايد مخاطر التضخم التي يواجهها بنك اليابان، إلى جانب دعوات صريحة على نحو غير معتاد من واشنطن لمواصلة إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية. وأوضح البنك في بيانه أن التضخم الأساسي يقترب من 2%، متعهداً بمواصلة رفع أسعار الفائدة استجابة للتطورات الاقتصادية والسعرية والمالية، مع الموازنة بين توقيت وتيرة أي تحركات إضافية ومدى تحقق السيناريو الأساسي لتوقعاته. وأشار البنك إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية ما تزال منخفضة، وأن طلب الشركات على التمويل قد ارتفع، فيما ظلت توجهات الإقراض داعمة. كما رأى أنه من المناسب تقليص درجة التيسير النقدي لتحقيق المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2% بصورة مستدامة، مع توقع استمرار الأوضاع المالية التيسيرية بعد القرار. ومن المقرر رفع سعر الإقراض الأساسي إلى 1.5%، على أن تدخل التوجيهات الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من 24 سبتمبر.

استمرار ضعف نمو مبيعات التجزئة في الصين

نمت مبيعات التجزئة في الصين بنسبة 0.4% فقط على أساس سنوي في أغسطس 2026، متباطئة من 0.6% في يوليو، كما جاءت دون التوقعات التي رجّحت ارتفاعها بنسبة 0.8%. وانخفضت مبيعات السيارات بنسبة 18.5%، فيما تراجع مبيعات الأثاث ومواد البناء بنسبة 7.9% و11.8%، على التوالي، بما يعكس ضعف الإنفاق على المشتريات الرئيسية. وباستثناء السيارات، ارتفعت المبيعات بنسبة 2.5%، في حين شكلت معدات الاتصالات نقطة إيجابية في ظل قفزة في مبيعاتها بلغت نسبته 27.3%. كما تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.13% على أساس شهري، فيما بلغ نموها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 1.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025. وبصفة عامة، تشير البيانات إلى استمرار فتور إنفاق الأسر، في ظل محدودية الدعم الذي توفره المكاسب المسجلة في بعض الفئات للاستهلاك على نطاق أوسع.

وقود المركبات إلى 23.0%. كما تسارع التضخم في قطاعات الإسكان والخدمات المنزلية والاتصالات والترفيه والثقافة، فيما استقر تضخم أسعار المواد الغذائية عند 1.3%. واستقر معدل التضخم الأساسي عند 2.6%، مع ارتفاع تضخم السلع إلى 2.7% وثبات تضخم الخدمات عند 3.4%. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.5%، مسجلة أقوى زيادة في أربعة أشهر وبما يتسق مع التوقعات. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3393.

آسيا والمحيط الهادئ

الصادرات اليابانية تحافظ على نموها القوي

ارتفعت صادرات اليابان بنسبة 19.3% على أساس سنوي في أغسطس، متباطئة من نمو بلغت نسبته 23.2% في يوليو، إلا أنها تجاوزت توقعات الأسواق البالغة 18.4%، لتسجل بذلك الشهر الثاني عشر على التوالي من النمو. وارتفعت صادرات المكونات الإلكترونية، بما في ذلك أشباه الموصلات، بنسبة 52% على أساس سنوي، بدعم من قوة الطلب من الصين، إذ زادت الشحنات بأكثر من الضعف. وفي الوقت ذاته، ارتفعت صادرات معدات تصنيع أشباه الموصلات إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأكثر من 100%. كما زادت الصادرات إلى الولايات المتحدة والصين وأوروبا بنسبة 24.9% و20% و6.11%، على التوالي. ونمت الواردات بنسبة 28% على أساس سنوي، متجاوزة التوقعات البالغة 26.3%، ما أدى إلى اتساع العجز التجاري غير المعدل إلى 1.1 تريليون ين ياباني، مقابل مستوى معدل بلغ 638.3 مليار ين ياباني في يوليو. وارتفعت قيمة واردات النفط الخام بنسبة 59% على أساس سنوي، فيما بلغ متوسط سعر صرف الين الياباني أمام الدولار الأمريكي في أغسطس 160.64 (متراجعا بنسبة 8.7% على أساس سنوي)، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الواردات.

بنك اليابان يرفع سعر الفائدة إلى 1.25% بقرار غير موحد

رفع بنك اليابان سعر الفائدة قصير الأجل بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.25% من 1.00% يوم الجمعة، بما يتسق مع

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مغلقاً عند مستوى 100.222.

المملكة المتحدة

بنك إنجلترا يثبت سعر الفائدة مع ميله نحو التشديد النقدي

أبقى بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 3.75% في 17 سبتمبر، بتأييد ستة أعضاء مقابل ثلاثة أيدوا رفعه إلى 4%، في ظل ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.1%. وجاء انقسام الأصوات مماثلاً لاجتماع يوليو، حين أيد هيو بيل وميجان جرين وكاثارين مان رفع سعر الفائدة، مدفوعين بمخاوف من أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى ترسيخ ضغوط تضخمية أكثر استدامة. وأوضح البنك أن ارتفاع تكاليف الطاقة العالمية كان له حتى الآن تأثير محدود على آليات تحديد الأسعار والأجور في المملكة المتحدة، إلا أنه حذر من أن استمرار التقلبات لفترة أطول قد يزيد من احتمالات الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2%. وتمثل هذه النبرة تحولا مقارنة بموقف البنك في وقت سابق من الشهر الحالي، حين أكد المحافظ أندرو بيلي أمام أعضاء البرلمان في 8 سبتمبر عدم وجود خطة غير معلنة لرفع أسعار الفائدة. وكان بنك إنجلترا قد خفض سعر الفائدة ست مرات بين أغسطس 2024 وديسمبر 2025، لتتراجع من 5.25% إلى 3.75%، قبل أن يبقيها دون تغيير خلال 6 اجتماعات متتالية. وترجح الأسواق بنسبة تتجاوز 50% رفع سعر الفائدة خلال اجتماع نوفمبر أو ديسمبر، على أن يصدر القرار المقبل في 5 نوفمبر.

التضخم في المملكة المتحدة يرتفع إلى أعلى مستوياته في خمسة أشهر

ارتفع معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى 3.1% في أغسطس 2026، مقابل 2.9% في يوليو، مسجلاً أعلى مستوياته في خمسة أشهر وبما يتسق مع توقعات الأسواق. وجاء الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بتكاليف النقل، إذ تسارع معدل التضخم في هذا القطاع إلى 4.6% مع زيادة أسعار البنزين والديزل بصورة حادة، ما دفع معدل تضخم

بورصة الكويت تستضيف «منتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين» للعام الثاني

جلسات متخصصة تستعرض أثر الذكاء الاصطناعي والبيانات والاستدامة والتوترات الجيوسياسية على مستقبل الأسواق العامة والخاصة



الانكشافات الهيكلية والمخاطر الاستثمارية.

معرفة أعمق لدعم المشاركين في السوق

أتاح المنتدى للمستثمرين المؤسسيين والمشاركين في السوق الوصول المباشر إلى أبحاث وخبرات MSCI ومناقشة مناهج بناء المحافظ وتخصيص الأصول وقياس المخاطر والأداء، إلى جانب التطورات في الأسواق العامة والخاصة.

كما وفر فرصة للحوار المباشر بين الوسطاء ومديري الأصول وغيرهم من المشاركين وقيادات البحوث في MSCI حول تطور هياكل الأسواق وابتكار المؤشرات وتحليل الانكشافات الاستثمارية، بما يدعم مواكبة الممارسات والأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الاستثمارية العالمية.

أما الشركات المدرجة، فأتاح لها المنتدى فهماً أعمق للقضايا التي تشكل أولويات المستثمر المؤسسي، لاسيما جودة البيانات والشفافية والاستدامة وإدارة المخاطر، بما يتقاطع مع جهود بورصة الكويت لتعزيز ممارسات علاقات المستثمرين والإفصاح والاستدامة والتواصل مع قاعدة أوسع من المستثمرين المحليين والدوليين.

الكويت على أجندة MSCI الإقليمية

كما استعرض أشلي ليستر، رئيس قطاع البحوث والتطوير في MSCI، خلال جلسة بعنوان «التموضع الاستثماري في عالم متغير: التعامل مع الذكاء الاصطناعي والجغرافيا السياسية والنموذج الاستثماري الجديد»، تأثير الذكاء الاصطناعي والتحويلات الجيوسياسية على الفرص الاستثمارية، وبناء المحافظ، والتخصيص الاستراتيجي للأصول، في حين ناقش سيرت كروغر، رئيس أبحاث الاستثمار المؤسسي في MSCI، تطور هياكل الأسواق العامة، وتحليلات العوامل الاستثمارية، والابتكار في تصميم المؤشرات، والبحث عن مصادر إضافية للعوائد في ظل بيئة استثمارية متغيرة.

وفي سياق الأسواق الخاصة، تناول أوداي كاري، نائب الرئيس في قطاع البحوث والتطوير في MSCI، أهمية تعزيز الشفافية وجودة البيانات في تقييم الاستثمارات وقياس أدائها، بما يتيح مقارنة الانكشافات في الأسواق العامة والخاصة على أسس تحليلية أكثر اتساقاً.

واختتم بنتلي كابلان، نائب الرئيس في قطاع البحوث والتطوير في MSCI، الجلسات باستعراض العلاقة بين بيانات الاستدامة والمناخ والأداء المالي في أسواق الخليج، ودور البيانات الجديدة في توسيع نطاق تحليل

استضافت بورصة الكويت «منتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين» في مقرها بالعاصمة الكويتية، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 15 سبتمبر 2026 وبمشاركة نخبة من كبار المتخصصين في الاستثمار المؤسسي، لمناقشة أبرز التحويلات التي تعيد تشكيل الأسواق العالمية وانعكاساتها على بناء المحافظ وتخصيص الأصول وإدارة المخاطر.

تأتي استضافة المنتدى للعام الثاني في بورصة الكويت ضمن ثلاث فعاليات حصرية تنظمها MSCI في الشرق الأوسط خلال 2026، تجمع المستثمرين المؤسسيين وقادة الاستثمار في المنطقة لتبادل الرؤى حول القضايا الأكثر تأثيراً في قرارات الاستثمار، كما تمثل امتداداً للتبادل المعرفي بين بورصة الكويت و MSCI منذ عام 2020، ويعزز التواصل المباشر بين المشاركين في سوق المال الكويتي والخبرات والأبحاث والممارسات الاستثمارية العالمية.

رؤى استثمارية لمواكبة عالم سريع التغير

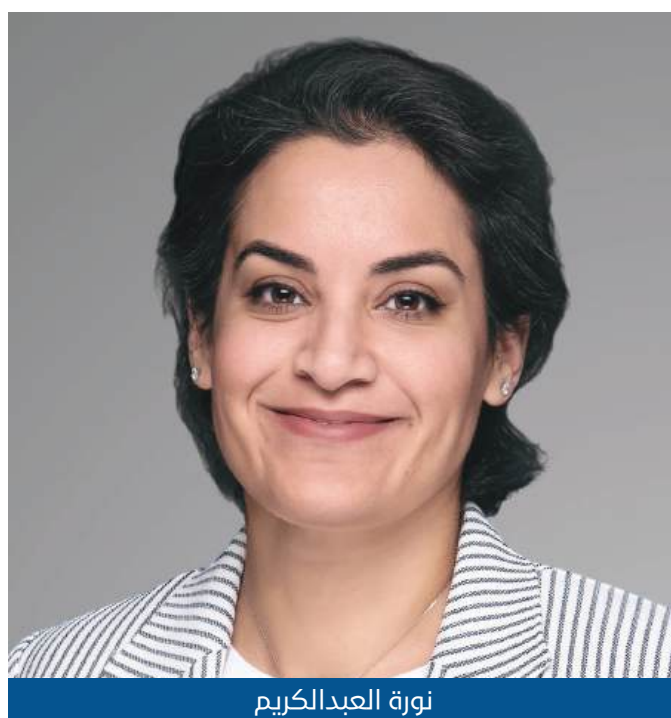
استهل المنتدى بكلمة ترحيبية ألقاها جاستن كينيدي-لوند، رئيس منطقة الشرق الأوسط في MSCI، أعقبها عدد من الجلسات المتخصصة التي تناولت أبرز المتغيرات المؤثرة في المشهد الاستثماري العالمي.

المنتدى إحدى ثلاث فعاليات حضرية لـ MSCI في الشرق الأوسط خلال 2026

رابع فعالية معرفية تجمع بورصة الكويت و MSCI منذ عام 2020



جاستن كينيدي-لوند



نورة العبدالكريم

وتعليقاً على استضافة الفعالية للعام الثاني على التوالي، وما تناولته نسخة هذا العام من تحولات مؤثرة في المشهد الاستثماري العالمي، قالت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم: «تتغير بيئة الاستثمار بوتيرة متسارعة، مدفوعة بالتطور في الذكاء الاصطناعي والبيانات والتحولات الجيوسياسية ونمو الأسواق الخاصة، ما يزيد أهمية الحوار المباشر مع المؤسسات البحثية والاستثمارية العالمية. ويعكس اختيار الكويت ضمن الجولة الإقليمية لمنتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين تنامي حضور سوق المال الكويتي ضمن منظومة الاستثمار المؤسسي في المنطقة.»

وأضافت: «تحرص بورصة الكويت على إتاحة الوصول المباشر للشركات المدرجة والمستثمرين والمشاركين في السوق إلى أحدث الأبحاث والرؤى والممارسات العالمية، انطلاقاً من إيمانها بأن المعرفة وجودة المعلومات عنصران أساسيان في دعم كفاءة السوق واتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة. ويأتي المنتدى في إطار جهود البورصة الهادفة إلى تعزيز حضور سوق المال الكويتي في الحوار الاستثماري العالمي وتوطيد أواصر التعاون مع مؤسسة MSCI.»

يعزز منتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين التواصل المباشر بين مجتمع الاستثمار في الكويت والخبرات المؤسسية العالمية، في وقت تتزايد فيه أهمية البيانات والأبحاث المتخصصة في فهم المخاطر والفرص وبناء المحافظ.

من جانبه، قال جاستن كينيدي-لوند، رئيس منطقة الشرق الأوسط في MSCI:

«تعمل المؤسسات الاستثمارية اليوم في بيئة تتسم بتسارع التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية وتزايد الترابط بين الأسواق العامة والخاصة، ما يرفع أهمية الأبحاث المتخصصة والبيانات عالية الجودة والأدوات التحليلية المتقدمة في فهم المخاطر والفرص وبناء محافظ أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات. نثمن التعاون مع بورصة الكويت في جمع المستثمرين وصناع القرار والخبراء لمناقشة القضايا التي تعيد تشكيل المشهد الاستثماري العالمي، ونشكرها على استضافة هذا المنتدى للعام الثاني على التوالي.»

من إعادة التصنيف إلى تعميق الحوار المؤسسي

أعلنت MSCI عن إعادة تصنيف الكويت من سوق حدودي إلى سوق ناشئ في عام 2019، قبل دخول القرار حيز التنفيذ في نوفمبر 2020.

وشهد يوم إدراج سبع شركات كويتية ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في 30 نوفمبر 2020 قيمة تداول تجاوزت 961.6 مليون دينار كويتي، في أحد أعلى مستويات التداول اليومية التي سجلها السوق.

ومنذ ذلك الحين، توسع التبادل المعرفي بين بورصة الكويت و MSCI ليشمل فعاليات متخصصة تناولت تداعيات جائحة كورونا على الأسواق، ومعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والمشهد الاستثماري



بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

فيه، حيث تجمع هذه المبادرات، والتي تتضمن البرامج والفعاليات المتخصصة، الشركات المدرجة والمستثمرين والمختصين مع مؤسسات محلية ودولية رائدة، وتتناول موضوعات تواكب تطور أدوات السوق واحتياجات المجتمع الاستثماري.

ويتيح المنتدى للمشاركين الوصول إلى الأبحاث والرؤى المؤسسية العالمية وتبادل الخبرات مع قادة الاستثمار في المنطقة، بما يعكس التزام بورصة الكويت بتعزيز الثقافة المالية والمعرفة السوقية، وينسجم مع الهدف الرابع «التعليم الجيد» والهدف السابع عشر «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف» من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

العالمي وانعكاساته على أسواق المنطقة، وصولاً إلى منتدى المستثمرين المؤسسيين.

كما تعكس استضافة المنتدى للعام الثاني تطور العلاقة بين الجانبين من محطة إعادة تصنيف السوق ضمن المؤشرات العالمية إلى حوار مؤسسي أوسع حول الاتجاهات المؤثرة في تخصيص رؤوس الأموال وبناء المحافظ وإدارة المخاطر.

مسار متواصل لتعزيز المعرفة في سوق المال

تأتي استضافة «منتدى MSCI للمستثمرين المؤسسيين» في إطار المبادرات المعرفية والتثقيفية التي تعتمدها بورصة الكويت مساراً داعماً لجهودها لتطوير سوق المال وتعزيز جاهزية المشاركين

«زين» تعزز حضور لغة الإشارة الكويتية بالشراكة مع نادي الصم

مُذكرة تفاهم بالتزامن مع اليوم الدولي للغات الإشارة تؤكد التزام زين تجاه مجتمع الصم وضعاف السمع



وليد الخشتي وخالد المطيري يوقعان الشراكة

الكويتي، تُطلق زين المرحلة الأولى من خدمة الترجمة الفورية عبر الفيديو للعملاء الصم في فرعي الأفيوز والكوت مول، لربطهم مباشرة بمتترجمين معتمدين للغة الإشارة من النادي الكويتي الرياضي للصم، الذين سيتولون تسهيل التواصل بينهم وبين موظفي زين بشكل فوري.

وتمكن الخدمة العملاء الصم من إتمام زيارتهم للفروع باستقلالية، والوصول إلى الخدمات، وفهم العروض والعقود، واتخاذ قراراتهم بصورة شاملة من دون الحاجة إلى الاستعانة بمرافق للترجمة نيابة عنهم. وتمنح المبادرة العملاء الصم قدراً أكبر من الاستقلالية والخصوصية والثقة عند استخدام خدمات زين، إلى جانب توفير تجربة أكثر إتاحة وشمولاً داخل الفروع، كما تعكس جهود زين المستمرة لإزالة حواجز التواصل وضمان تصميم خدماتها بما يلبي احتياجات جميع العملاء، على أن يتم التوسع في إطلاق الخدمة في فروع أخرى في المستقبل القريب.

مكتبة رقمية للغة الإشارة الكويتية

كما تطلق زين مكتبة رقمية خاصة بلغة الإشارة الكويتية، تم تطويرها لتعزيز سهولة الوصول إلى لغة الإشارة عبر قنواتها الميدانية والرقمية، ودعم التواصل بين مجتمع الصم وكل من يتعامل معهم ويقدم لهم الخدمات.

وتضم المكتبة أكثر من 200 عبارة موزعة على خمسة محاور، تغطي الأساسيات مثل الحروف العربية والأرقام والألوان والأيام والأشهر، إلى جانب التواصل اليومي وبيئة العمل، والتعاملات الخاصة

معاً على إزالة الحواجز من التجارب التي تهمهم». وأضاف الخشتي: «في زين، نؤمن بأن الاشتغال يكتسب معناه الحقيقي عندما يكون جزءاً من الطريقة التي نخدم بها عملائنا، وتطوير موظفينا، وتصميم تجاربنا الرقمية، وتفاعلنا مع مجتمعنا، وهي الأهداف التي توجهنا غايتنا المؤسسية لتحقيق «اتصال دائم، حياة أجمل»، لنجعل هذا الاتصال متاحاً للجميع، ومن خلال تعاوننا مع النادي الكويتي الرياضي للصم، نطمح إلى تحويل هذا الالتزام إلى حلول عملية تعزز الاستقلالية وتوسع الفرص والمشاركة».

وقال خالد المطيري في تعليقه على الشراكة: «يمتلك الأشخاص من فئة الصم والبكم قدرات وخبرات ومؤهلات تُمكنهم من الإسهام بفاعلية في المجتمع وسوق العمل، لذلك نتطلع إلى هذه الشراكة مع زين وإلى رؤية المزيد من مثل هذه الشراكات الهادفة مع مؤسسات القطاع الخاص، بما يفتح أمام مجتمع الصم وضعاف السمع فرصاً أوسع لإبراز إمكاناتهم وتحقيق طموحاتهم».

وتتمحور هذه الشراكة حول مجموعة واسعة من المبادرات التي صممتها زين لتوفير تجربة أكثر إتاحة وشمولاً واستقلالية للعملاء الصم وضعاف السمع، حيث تُركّز هذه المبادرات على تعزيز التواصل عبر قنوات زين الميدانية والرقمية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، ورفع مستوى الوعي والثقة لدى الموظفين، وتقديم حلول عملية تساهم في إزالة حواجز التواصل.

ترجمة فورية عبر الفيديو في فروع مختارة

في خطوة هي الأولى من نوعها في قطاع الاتصالات

أعلنت زين الكويت عن توقيع مُذكرة تفاهم مع النادي الكويتي الرياضي للصم، تزامناً مع اليوم الدولي للغات الإشارة والأسبوع الدولي للصم، لتفتح فصلاً جديداً في مسيرتها نحو تعزيز الاشتغال وإمكانية الوصول والتواصل الفعّال مع الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت. تم توقيع المُذكرة في مقر زين بالشويخ بحضور الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية وليد الخشتي ورئيس مجلس إدارة النادي الكويتي الرياضي للصم خالد المطيري، حيث تضع هذه الشراكة إطاراً واسعاً للتعاون في مجالات إمكانية الوصول، والتدريب، والتوعية، والخدمات الرقمية، والمشاركة المجتمعية، والمبادرات الشبابية، والتطوير المهني لمجتمع الصم وضعاف السمع في الكويت.

تعكس هذه الاتفاقية نهج زين في تحويل مبادئ الاشتغال إلى تجارب ملموسة تُسهّل التواصل، وتوسع فرص الوصول إلى الخدمات، وتُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة باستقلالية، حيث تندرج هذه الخطوة ضمن رؤية مجموعة زين WE ABLE 2030 واستراتيجيتها للاستدامة المؤسسية الهادفة إلى ترسيخ الاشتغال وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف جوانب عمل الشركة، بما ينسجم مع استراتيجيتها المدفوعة بالغاية.

وقال وليد الخشتي تعليقاً على الشراكة: «لغة الإشارة تتجاوز كونها مجرد وسيلة للتواصل، فهي تعني الاستقلالية والثقة والمشاركة والقدرة على التواصل مع العالم من حولنا، لهذا نتيح لنا هذه الشراكة الاستماع بصورة أقرب إلى مجتمع الصم وضعاف السمع والعمل

خدمة الترجمة بلغة الإشارة للعملاء الصم عبر فروع مختارة لأول مرة في قطاع الاتصالات

زين تطلق مكتبة رقمية للغة الإشارة الكويتية تضم أكثر من 200 عبارة تغطي التواصل اليومي وخدمات الاتصالات



الخشتي والمطيري يتوسطان مسؤولي زين والنادي الكويتي الرياضي للصم

لمجتمع الصم وضعاف السمع، كما تفتتح آفاقاً للتعاون في تطوير المحتوى التوعوي والتعليمي، والمبادرات المجتمعية، والبرامج الشبابية، ومسارات التمكين والتأهيل والتطوير المهني.

وسيكون الحوار المستمر مع الأشخاص الصم وضعاف السمع أنفسهم محورياً أساسياً في هذه الشراكة، بهدف فهم احتياجاتهم بصورة أعمق، وضمان أن تستجيب المبادرات المستقبلية لتجاربهم الفعلية وأولوياتهم.

وتأتي الشراكة الجديدة امتداداً لسلسلة متنامية من مبادرات زين الهادفة إلى تعزيز اشتغال الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التوظيف، وتجربة العملاء، والتكنولوجيا، والمجتمع، ومن خلال رؤية WE ABLE 2030 لدمج ذوي الإعاقة واستراتيجية زين للاستدامة المؤسسية، تواصل الشركة توسيع جهودها في مجالات التطوير المهني، والتصميم الشامل، وخدمة العملاء، والابتكار، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

وإلى جانب مبادراتها في التوظيف الشامل، والتكنولوجيا المتاحة، وتجربة العملاء، والآن لغة الإشارة الكويتية، تعكس هذه الشراكة التزام زين المستمر باتباع نهج منظم وقابل للقياس لتعزيز اشتغال الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تؤكد طموح الشركة إلى مواصلة دورها الريادي، وإزالة الحواجز عبر منظومتها، والمساهمة في بناء كويت أكثر إتاحة وشمولاً، تتيج للجميع فرص التواصل والمشاركة والازدهار.



ومنصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عرض مجاني لمدة شهر للأعضاء المؤهلين من عملاء زين، كما تخطط الشركة لإقامة فعالية في مقر النادي لتعريف الأعضاء بالعروض والخدمات المتاحة لهم. ووفرت زين أيضاً خدمة الإنترنت عبر شبكة الجيل الخامس المُتقدّم 5G Advanced في مقر النادي، بما يخدم مئات الأعضاء الذين يرتادون المنشأة يومياً، لتتيح لهم الاستفادة من خدمات اتصال رقمية متطورة عبر شبكة زين الأكثر تنوعاً بالجوائز في الكويت.

وتوفر مذكرّة التفاهم منصة مستمرة لتبادل الخبرات والأفكار بين الجانبين بما يساهم في تطوير الخدمات الرقمية وقنوات التواصل والتجارب المقدمة

بخدمة العملاء، والمنتجات والخدمات الرقمية، واستكشاف المشكلات التقنية وحلها.

وتم تصميم المكتبة كمورد مفتوح تمتد فائدته إلى ما هو أبعد من زين، إذ ستدعم موظفي الشركة وفرق خدمة العملاء، كما ستساعد المجتمع بشكل أوسع، بمن فيهم العاملون في قطاع الاتصالات، على تعزيز معرفتهم بلغة الإشارة الكويتية، وتهدف المبادرة إلى تمكين تجارب تواصل أكثر شمولاً وإتاحة لعملاء زين الصم ولمجتمع الصم في الكويت بشكل عام.

تدريب الموظفين ومحتوى التواصل الاجتماعي والعروض وغيرها

وضمن هذه الشراكة، ستطلق زين أيضاً ورشاً تدريبية لموظفيها على لغة الإشارة الكويتية، تشمل الموظفين في الوظائف التي تتعامل مباشرة مع العملاء وغيرهم من الموظفين في الأدوار الإدارية، بما يساهم في تعزيز الثقة والوعي على مستوى المؤسسة.

وضمن الأنشطة المصاحبة لليوم الدولي للغات الإشارة والأسبوع الدولي للصم، تدمج زين لغة الإشارة في جميع محتويات الفيديو المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي الرسمية الخاصة بها خلال الفترة من 20 إلى 24 سبتمبر، بما يوسع نطاق التواصل المُتاح عبر قنواتها الرقمية.

وستقدم الشراكة كذلك مزايا مخصصة لمجتمع النادي الكويتي الرياضي للصم، حيث ستطرح زين عروضاً خاصة لأكثر من 370 عضواً في النادي، وسيتم الإعلان عنها بلغة الإشارة عبر تطبيق زين

البنك الأهلي الكويتي ينقل فرع الفروانية إلى مجمع ذا كورنر لتقديم تجربة مصرفية متطورة

جهير معرفي: الانتقال إلى الفرع الجديد يأتي ضمن استثمارنا المستمر بتحديث بنيتنا التحتية



تجربة عصرية في فرع الفروانية الجديد



جهير معرفي



أحدث التقنيات والأجهزة

على تقديم تجربة مصرفية سلسة وشاملة تلبي تطلعات عملائنا وتواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي». وأضافت أن هذا الانتقال يأتي كجزء من التزام البنك المستمر بالاستثمار في بنيته التحتية وتحديث شبكة فروعها لتوفير بيئة متكاملة تجمع بين سهولة المعاملات الرقمية والتواصل المباشر مع الموظفين من أجل الارتقاء بمستوى رضا العملاء ومنحهم قيمة مضافة باستمرار.

واختتمت معرفي «يمثل تشغيل هذا الفرع في جميع أيام الأسبوع تحولاً ملموساً في طريقة تواصلنا مع العملاء، حيث نضع احتياجاتهم وأوقاتهم في مقدمة أولوياتنا، وسنواصل جهودنا لتوفير خيارات أكثر مرونة وابتكاراً تعزز من ريادتنا وترسخ ثقة عملائنا بنا كشريك يُعتمد عليه في كل الأوقات».

وتأتي هذه الخطوة لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق أعلى معايير الجودة للعملاء من الأفراد والشركات في واحدة من أكثر المناطق حيوية في الكويت.

ويتميز الفرع الجديد في مجمع «ذا كورنر» بتصميم عصري يواكب رؤية البنك في التحول الرقمي ودمج التقنيات الحديثة بالتفاعل المباشر، كما تم تجهيزه بأحدث التقنيات لتوفير حلول مصرفية متكاملة وسريعة لجميع العملاء.

وبهذه المناسبة، صرحت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «يمثل انتقال فرع الفروانية إلى مجمع ذا كورنر خطوة محورية ضمن تحديث شبكة الفروع وتواجدنا في مواقع تسهم في وصول العملاء إلى خدماتنا وحلولنا بسلاسة، بما يعكس حرصنا

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن انتقال فرع فروع في منطقة الفروانية إلى موقعه الجديد في مجمع «ذا كورنر» ليقدم العملاء طيلة أيام الأسبوع، في إطار خطته المتواصلة لتطوير شبكة فروعها وتعزيز تجربة العملاء ومواكبة التطورات في الصناعة المصرفية.

وسيكون فرع الفروانية الجديد ثاني فرع للبنك يستقبل العملاء طيلة أيام الأسبوع بعد فرع الخيران مول، مما يمنحهم حرية مطلقة ومرونة لإنجاز معاملاتهم المصرفية، ويضمن حصولهم على الدعم المطلوب في الوقت الذي يناسبهم، بما يواكب تطلعاتهم ويعزز ثقتهم بالتجربة المصرفية المميزة التي يقدمها البنك لهم، وبما يجسد مفهوم الخصوصية والسهولة والراحة في تقديم الخدمات المصرفية العصرية.

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب بالي الطيب مايزهي إلا في شموخك



بمناسبة اليوم العالمي لتنظيف البيئة

بنك الخليج يواصل تعزيز مبادئ الاستدامة البيئية .. وينظم حملة لتنظيف الشواطئ



صورة جماعية لفريق سواعد الخليج والمتطوعين عقب تنظيف الشاطئ.



الأطفال يشاركون في التنظيف



جانب من الفعاليات



فريق سواعد الخليج يقود عمليات التنظيف

كما تندرج هذه الحملة ضمن جهود بنك الخليج الرامية إلى دعم رؤية دولة الكويت وتوجهاتها نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في حماية البيئة وتعزيز الشراكات المجتمعية التي تواكب أهداف التنمية المستدامة وتدعم جودة الحياة في المجتمع الكويتي.

وأعرب بنك الخليج عن تقديره لشركة المشروعات السياحية على تعاونها في تنظيم هذه الفعالية، مؤكداً أن الشراكات الفاعلة بين مؤسسات القطاع الخاص والعام تساهم في توسيع نطاق المبادرات البيئية وتعظيم أثرها الإيجابي، بما يعزز ثقافة الاستدامة والعمل التطوعي في المجتمع.

ويواصل بنك الخليج تنفيذ مبادرات وفعاليات نوعية منتقاة تعكس التزامه بمسؤوليته المجتمعية وتعزيز دوره الفاعل في دعم القضايا البيئية، وترسيخ ممارسات الاستدامة داخل البنك وخارجه، بما ينسجم مع تطلعات الكويت نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

بهدف التصدي لمشكلة النفايات وتعزيز الممارسات المستدامة وحماية البيئة. كما تم إدراجها ضمن الأيام الدولية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، تأكيداً على أهمية العمل الجماعي في بناء مجتمعات أكثر استدامة ونظافة.

وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية بنك الخليج الهادفة إلى دمج مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطته وعملياته، إيماناً منه بأن حماية البيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تضامناً الجهود بين المؤسسات والأفراد. ويحرص البنك على إطلاق وتنفيذ مبادرات نوعية تساهم في تعزيز الوعي البيئي وتشجيع السلوكيات المسؤولة التي تدعم استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وأكد البنك أن الاستدامة تمثل إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجيته المؤسسية، حيث يواصل تنفيذ برامج ومبادرات بيئية ومجتمعية تساهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام داخل بيئة العمل وخارجها، بما يعكس التزامه بدوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة تجاه المجتمع والبيئة.

في إطار التزامه بترسيخ مبادئ الاستدامة البيئية في المجتمع، نظم بنك الخليج حملة لتنظيف الشواطئ بالتعاون مع شركة المشروعات السياحية، وبمشاركة فاعلة من متطوعي فريق «سواعد الخليج»، وعدد من العملاء وموظفي البنك، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لتنظيف البيئة الذي يوافق 20 سبتمبر من كل عام، في خطوة تعكس حرص البنك على حماية البيئة وترسيخ ثقافة العمل التطوعي وتعزيز الوعي بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية.

وشهدت الحملة مشاركة مجموعة من أعضاء فريق «سواعد الخليج» التطوعي، الذين ساهموا في تنظيف الشاطئ وجمع المخلفات والنفايات من شاطئ البلاجات، بما يساهم في الحد من التلوث والحفاظ على البيئة البحرية، ويعزز قيم المسؤولية المجتمعية والمشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع.

ويُعد اليوم العالمي للتنظيف إحدى أكبر المبادرات البيئية التطوعية على مستوى العالم، حيث يجمع ملايين المتطوعين والمؤسسات من مختلف الدول

الخبير المجددي: طبيعة العسل تتطلب مراعاة ظروف التخزين والنقل

انتفاخ العبوات قد يرتبط بنشاط الخمائر وظروف الحفظ والتداول.. وننصح النحالين بتطبيق الممارسات السليمة



وأضاف المجددي أن العسل منتج طبيعي يحتوي على مكونات دقيقة يمكن أن تتأثر بظروف البيئة المحيطة، مشدداً على أهمية التعامل معه وفق طبيعة مكوناته، لافتاً إلى أن ظروف التخزين غير الملائمة، ولا سيما ارتفاع درجات الحرارة، قد تسهم في زيادة نشاط الخمائر الموجودة في العسل. وأوضح أن زيادة نشاط الخمائر قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى حدوث تخمّر ينتج عنه تكوّن غاز ثاني أكسيد الكربون، ما قد يؤدي إلى ارتفاع الضغط داخل العبوة، وبالتالي انتفاخها أو حدوث تسرب للغازات.

أوضح الخبير في إنتاج العسل وتربية النحل، ومدير شركة «معجزة الشفاء»، محمد قاسم المجددي، أن انتفاخ عبوات العسل أو تراكم الغازات داخلها قد يرتبط بطبيعة المنتج ووجود خمائر وكائنات دقيقة طبيعية فيه، إلى جانب تأثير درجات الحرارة وظروف التخزين، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة قد تكون أكثر ارتباطاً بالعسل الخام غير المعرض للمعالجة الحرارية، عند توافر ظروف مناسبة لنشاط الخمائر، مقارنة بالعسل التجاري الذي يخضع للمعالجة الحرارية.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني



استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2026

السؤال



هل الجزاءات المالية
كافية وراذعة
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من “الاقتصادية” في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح “الاقتصادية” استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهًا لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكملة رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع بجزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزء من الثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
https://aleqtisadyah.com

1
حساب «الاقتصادية» على (X)
https://x.com/Aleqtisadyahkw

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطور
التجار

داعي
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

فارسي
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

كشمير
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

صندوق الاستثمارات العامة يطلق شركة «توريد» لرقمنة وتمويل سلاسل الإمداد بالمملكة

القطاع الخاص المحلي، وفي مقدمته الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ستعمل «توريد» على بناء الروابط بين المشتريين والموردين والجهات التمويلية من خلال منصتها الرقمية، وستوفر منتجات تمويل متنوعة؛ بما في ذلك السداد المبكر للمستحقات الصادرة بموجب فواتير معتمدة؛ للمساهمة في تمكين الشركات من توسيع أعمالها وتحسين كفاءة رأس المال العامل وإدارة السيولة.

وقال سلطان آل الشيخ، مدير قطاع المؤسسات المالية في الإدارة العامة للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة: «ستساهم (توريد) في تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وزيادة مرونتها من خلال تعزيز قدرة الشركات على الوصول إلى التمويل، وتحسين إدارة سيولتها النقدية.

وأضاف: «ستعمل الشركة على تقديم حلول تمويل سلاسل الإمداد؛ مما يمكن الشركات من العمل بكفاءة ومرونة أعلى، ويتيح مزيداً من الفرص للقطاع الخاص المحلي».



الخاص.

وتساعد منتجات تمويل سلاسل الإمداد الشركات على تلبية الاحتياجات التمويلية الضرورية لأنشطتها. وستساهم خدمات منصة «توريد» الرقمية في تعزيز دور

بالمملكة، شملت البنك الأهلي السعودي، البنك السعودي الفرنسي، بنك الخليج الدولي - السعودية، مجموعة روشن، وشركة نسما وشركاهم؛ بما يتماشى مع مستهدفات تنويع الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع

أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن إطلاق شركة «توريد للحلول التمويلية»، وهي منصة رقمية متخصصة في تقديم منتجات تمويل سلاسل الإمداد للشركات في السوق السعودية.

ووفقاً لبيان للصندوق، الأحد، يأتي ذلك بعد حصولها على تصريح من البنك المركزي السعودي (ساما) لبدء عملياتها تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية.

وتأتي هذه الخطوة لتعزيز قطاع الخدمات المالية كـممكن استراتيجي للمنظومات الاقتصادية الست للصندوق ضمن استراتيجيته للفترة (2026-2030).

وتهدف «توريد» إلى بناء روابط رقمية بين المشتريين والموردين والجهات التمويلية؛ مما يتيح منتجات متنوعة كالسداد المبكر للمستحقات.

ويسهم في تحسين إدارة السيولة وكفاءة رأس المال العامل؛ لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق متصل، أعلن الصندوق عن بدء الأنشطة التشغيلية للشركة وتوقيع اتفاقيات ملزمة مع عدد من الجهات البنكية والشركات الكبرى



بلومبرغ: الاقتصاد السعودي يتجه لنمو 0.6% في 2026 و6.1% في 2027

إيران وتعطل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز وتأثير ذلك على حركة التجارة العالمية. وفي المقابل، أشار اقتصاديون إلى أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في زيادة الإيرادات الحكومية خلال العام الحالي.

وفي الإمارات، أظهر استطلاع منفصل أجرته «بلومبرج» خلال الفترة نفسها، بمشاركة 11 محلاً اقتصادياً، ارتفاع توقعات نمو الاقتصاد إلى 0.1% هذا العام، مقارنة بتوقعات بانكماش 0.2% في الاستطلاع السابق. كما رفع المحللون توقعاتهم لنمو الاقتصاد الإماراتي في عام 2027 إلى نحو 7%، مقابل نحو 5% في الاستطلاع السابق.

وأجرت «بلومبرج» الاستطلاع بين 11 و16 سبتمبر، بالتزامن مع تعرض خط أنابيب «شرق - غرب» لهجوم أدى إلى تعليق العمل به مؤقتاً، إلى جانب تزايد وتيرة هجمات ميليشيا الحوثيين اليمنية الموالية لإيران على أهداف مدنية في المملكة.

وفي المقابل، أظهرت تقارير يومية لشركات تتبع الناقلات ارتفاع صادرات السعودية عبر مضيق هرمز بوتيرة ملحوظة، لتعويض التوقف المؤقت لخط الأنابيب.

وتعكس التوقعات احتمال تراجع معدلات إنتاج النفط هذا العام مقارنة بالعام السابق؛ نتيجة حرب

أظهر استطلاع أجرته «بلومبرج» خلال سبتمبر الجاري أن الاقتصاد السعودي قد يسجل نمواً إيجابياً هذا العام، رغم التصعيد الأخير في الحرب الإقليمية، مع توقعات بتعافٍ أقوى خلال العام المقبل.

وبحسب الاستطلاع، بلغ متوسط توقعات 15 محلاً اقتصادياً من كبرى البنوك الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي نحو 0.6% خلال العام الحالي، مقارنة بـ1.6% في الاستطلاع السابق، فيما تراوحت التقديرات بين نمو يقارب 3% وانكماش بنسبة 2.5%. وفي المقابل، تشير توقعات المحللين إلى نمو الاقتصاد السعودي بنحو 6.1% في عام 2027.



«الإسكوا» للعربية: 140 مليار دولار فاتورة اضطرابات التجارة

وأشارت المشاط إلى أن تداعيات الأزمة لا تتوزع بالتساوي بين الدول العربية، لافتة إلى أن البلدان التي تشهد أزمات أو تخرج منها تأتي في مقدمة الاقتصادات المتضررة، تليها الدول المستوردة للطاقة والغذاء، بينما تكون دول الخليج أقل تأثراً نسبياً.

وأكدت أن جهود الإصلاح وتنويع الاقتصادات والاستثمار في البنية الأساسية خلال السنوات الماضية ساعدت الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة، وجعلت آثارها أقل مما كان متوقعاً في بداية الاضطرابات.

وحول دور «الإسكوا»، قالت المشاط إن اللجنة عملت مع الدول العربية من خلال فريق فني إقليمي للنقل واللوجستيات وسلاسل الإمداد، ركز على الحفاظ على مرونة الأعمال واستمراريتها وإدارة المخاطر، إلى جانب تطوير آليات للتنسيق والرصد المبكر.

وأضافت أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة الاستثمارات في الموانئ وشبكات الربط البري والسككي والبحري، وتقييم الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للحد من تداعيات أي اضطرابات مستقبلية في حركة التجارة وسلاسل الإمداد.



قالت رانيا المشاط، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، إن اضطرابات التجارة وسلاسل الإمداد وإعادة بناء البنية التحتية المرتبطة بالآزمات في المنطقة وحرب إيران تفرض تكلفة تقدر بنحو 4% من الناتج المحلي الإقليمي.

وأوضحت المشاط في مقابلة مع «العربية Business» أن تقديرات «الإسكوا» التي جرى تحديثها في يونيو الماضي خفضت تقدير التكلفة من نحو 150 مليار دولار إلى 140 ملياراً، مشيرة إلى أن هذا التراجع يعكس قدرة دول المنطقة على التعامل مع الاضطرابات من خلال سياسات وإجراءات تراكمية ساهمت في تخفيف حدة الانخفاض الذي شهدته الأشهر الأولى من الأزمة.

وأضافت أن الاضطرابات الأخيرة في باب المندب تؤكد أن المسارات المساندة لا تستطيع تعويض نقاط الاختناق الرئيسية، موضحة أن تداعيات اضطرابات الملاحة لا تقتصر على اقتصادات المنطقة، وإنما تمتد إلى الاقتصاد العالمي والأسواق في أميركا وأوروبا وأسواق السلع الأساسية.

«بنك أوف أميركا» يحذر من عودة الفائدة إلى مستوى يفوق 5%



حذر بنك أوف أميركا من أن الأسواق قد تقلل من تقديرها للمدى الذي يمكن أن يصل إليه تشديد السياسة النقدية الأميركية، مشيراً إلى احتمال ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي فوق 5% في دورة الرفع الجديدة.

ورأى البنك أن تسعير الأسواق لا يعكس بشكل كامل احتمال استمرار رفع الفائدة، فيما تشير عقود المبادلات إلى نحو 3 زيادات إضافية بواقع 25 نقطة أساس، ما سيضع سعر الفائدة الفعلي في نطاق من 4.5% إلى 4.75%.

وأشار إلى إمكانية عودة تكاليف الاقتراض قصيرة الأجل إلى مستويات دورة التشديد السابقة في 2022 و2023، عندما بلغ نطاق الفائدة المستهدف ذروة عند نحو 5.5%. كما توقع ارتفاع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عامين إلى 5% خلال العام الحالي.

المركزي السعودي ينهي مشاركته في «إم بريدج» كنظام مدفوعات بديل للدولار



انسحب البنك المركزي السعودي من مشروع «إم بريدج» (mBridge) الذي تقوده الصين لتطوير منصة للمدفوعات عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، منهيًا مشاركة بدأت بصورة مراقب في 2023 قبل أن تتحول إلى مشاركة فعلية في تطوير واختبار المنصة، بحسب صحيفة «فايننشال تايمز» (FT).

يكتسب الانسحاب أهمية تتجاوز الجانب التقني، إذ يُنظر إلى «إم بريدج» باعتباره جزءاً من جهود بكين لتطوير بنية تحتية للمدفوعات الدولية تقلل الحاجة إلى الدولار وأنظمة الدفع التقليدية المهيمن عليها غربياً مثل «سويفت»، وهو ما أثار مخاوف في الولايات المتحدة من أن ذلك يتيح لثاني أكبر اقتصاد بالعالم نفوذاً أكبر في وضع معايير المدفوعات الدولية المتعلقة بالخصوصية والأمن وقابلية التشغيل البيئي.

تحرك وفق خطة أصلية للمركزي السعودي قال البنك المركزي السعودي للصحيفة في بيان إن خروجه من المشروع جاء وفق الخطة الأصلية لمشاركته. وبدأ «ساما» كمرقب تحت مظلة بنك التسويات الدولية في 2023، ثم شارك في تطوير النسخة الأساسية للمنصة وإجراء تجربة لإثبات المفهوم خلال 2024، قبل استكمال التجربة في 13 مايو 2025 وإنهاء عضويته بعد ذلك.

انضم «ساما» إلى المشروع في 2024 إلى جانب الصين وهونغ كونغ وتايلندا والإمارات العربية المتحدة وبنك التسويات الدولية. وتقوم الفكرة على استخدام تقنية «بلوكتشين» لإجراء المعاملات مباشرة بين البنوك المركزية باستخدام عملاتها الرقمية، بما يقلص الوقت والتكلفة والحاجة إلى استخدام الدولار كعملة وسيطة.

كان بنك التسويات الدولية قد خرج بدوره من «إم بريدج» في أكتوبر 2024. وذكرت «فايننشال تايمز» سابقاً أن واشنطن ضغطت عليه للانسحاب، إلا أن مديره العام آنذاك أغوستين كارستنز قال لاحقاً إن البنك أنهى دوره بعد وصول المشروع إلى مرحلة تسمح بتسليمه إلى البنوك المركزية المشاركة، نافياً أن يكون القرار مرتبطاً بفشل المشروع أو باعتبارات سياسية.

السعودية تختبر العملات الرقمية

لا يعني الانسحاب أن السعودية تخلت عن استكشاف العملات الرقمية للبنوك المركزية. إذ سبق لـ«ساما» أن خاض تجربة مبكرة مع مصرف الإمارات المركزي عبر مشروع «عابر»، الذي اختبر إصدار عملة رقمية مشتركة للبنكين المركزيين لاستخدامها في تسوية المعاملات المحلية وعبر الحدود بين البنوك في البلدين. وأظهرت نتائج المشروع إمكانية استخدام تقنية السجلات الموزعة لتطوير أنظمة المدفوعات المحلية وعبر الحدود وتقليص مدة التحويلات وتكلفتها.

الصين تسعى لتدويل اليوان

تتزامن تجربة «إم بريدج» مع تسريع الصين جهود تدويل اليوان وتقليص الاعتماد على الدولار في التجارة عبر الحدود. وأتاحت ستة بنوك تجارية صينية على الأقل خلال 2026 التسوية المباشرة بين اليوان ونحو 12 عملة أجنبية جديدة، من بينها الريال البرازيلي والبات التايلندي والتغبي الكازاخستاني والدرهم الإماراتي، بما يسمح بتنفيذ المعاملات من دون المرور بالدولار كعملة وسيطة، وفق «بلومبرغ».

وتظهر البيانات اتساع استخدام العملة الصينية بالفعل، إذ ارتفعت قيمة معاملات الحساب الجاري عبر الحدود التي جرت تسويتها باليوان 18% خلال النصف الأول من 2026 إلى 9.83 تريليون يوان (1.46 تريليون دولار)، وسجلت مستوى قياسياً بلغ 5.31 تريليون يوان في الربع الثاني، وفق بيانات بنك الشعب الصيني.

الدولار لا يزال بعيداً عن فقدان هيمنته

رغم توسع هذه المبادرات، فإنها لا تعني قرب إزاحة الدولار عن موقعه في النظام المالي العالمي. إذ لا تزال العملة الأميركية مهيمنة على التجارة والتمويل الدوليين، حتى مع تزايد توجه البنوك المركزية نحو تنويع احتياطياتها. وأظهر مسح حديث لمنثدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية، شمل 90 مؤسسة تدير احتياطيًا تتجاوز 10 تريليونات دولار، أن البنوك المركزية تتوقع انخفاض حصة الأصول الدولارية في محافظ الاحتياطيًا خلال العقد المقبل، لكنها لا تزال تتوقع أن تبلغ 52%، مقابل 23% لليورو و5% فقط لليوان.

وفي 2023، انتقل المركزي السعودي إلى مرحلة أخرى من تجارب العملات الرقمية، تركّز على حالات استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي المخصصة للمؤسسات المالية محلياً بالتعاون مع البنوك المحلية وشركات التقنية المالية. واستهدف المشروع دراسة الأثر الاقتصادي، وجاهزية السوق، والتطبيقات الفعالة والسريعة الممكنة لحلول الدفع باستخدام العملة الرقمية للبنك المركزي، إلى جانب النظر في المسائل المتصلة بالسياسات، والجوانب القانونية والتنظيمية.

وفي 2024، قال البنك إنه يركز دراساته واختباره على العملة الرقمية المخصصة للمؤسسات المالية، مشيراً إلى أن تجارب إطلاق العملات الرقمية للبنوك المركزية حول العالم محدودة ونتائجها غير واضحة حتى الآن. وأوضح ساما وفقاً لما نقلته صحيفة «الاقتصادية» حينذاك في رد على سؤالها حول إطلاق عملة رقمية سعودية، أن كثيراً من البنوك المركزية تركز جهودها لبحث الفوائد والأخطار المحتملة وحالات الاستخدام المناسبة للعملات الرقمية.

ولا تزال السعودية تدرس خيارات أخرى في مجال الأصول والعملات الرقمية. وقال صندوق النقد الدولي في تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر في يوليو إن السلطات تعمل على تطوير استراتيجية للأصول الرقمية، فيما يواصل «ساما» استكشاف العملات الرقمية للبنوك المركزية، إلى جانب العملات المستقرة المخصصة للمدفوعات. كما يقدم الصندوق خلال 2026 مساعدة فنية للمملكة بشأن تنظيم للأصول الافتراضية.

مليار برميل نفط يمر عبر مضيق هرمز خلال شهرين

المسيّرة والحفاظ على أمن الملاحة في مضيق هرمز والمياه المحيطة به. تحذير أمريكي من التصعيد وفي الوقت نفسه، حذرت وزارة الخارجية الأمريكية من احتمال حدوث تصعيد غير متوقع في الشرق الأوسط، مؤكدة أن البيئة الأمنية في المنطقة لا تزال معقدة.

ودعت الوزارة المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة إلى توخي مزيد من الحذر والاستعداد لاحتمالات إلغاء الرحلات الجوية أو إغلاق المجالات الجوية واضطراب حركة السفر، كما حثت الموجودين خارج الشرق الأوسط على إعادة النظر في السفر إلى المنطقة أو المرور عبرها ومتابعة المستجدات المتعلقة بالمطارات وشركات الطيران.

«سننكوم» براد كوبر إن أكثر من مليار برميل من النفط الخام عبرت مضيق هرمز خلال الشهرين الماضيين، بالتزامن مع المساعدة في عبور أكثر من ألفي سفينة تجارية من خلال توفير حماية منسقة.

وأضاف كوبر أن ممرات العبور الرئيسية في المضيق خالية من الألغام، مشيراً إلى استمرار العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي وشركات التأمين والشحن لزيادة حركة المرور عبر المضيق. وأوضح أن شحنات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال خلال الأسبوعين الماضيين وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال الأشهر الستة الماضية، فيما تتواصل الجهود لتعزيز الدفاعات الجوية في المنطقة ومواجهة الطائرات

ارتفعت حركة العبور اليومية عبر المضيق إلى 30 سفينة في 19 سبتمبر، بواقع 14 سفينة متجهة إلى الداخل و16 إلى الخارج، مقارنة بأدنى مستوى خلال الشهر، والذي سجل 6 سفن في 28 أغسطس.

كما ارتفع عدد السفن النشطة داخل الخليج العربي إلى 4538 سفينة في 19 سبتمبر، مقابل 3447 سفينة في 2 سبتمبر، بما يعكس زيادة فترات بقاء السفن في الموانئ وتباطؤ معدل دورانها، في حين تراجع عدد ناقلات السوائل الكبيرة النشطة داخل الخليج إلى 124 ناقلة، مقارنة بـ156 ناقلة في أواخر أغسطس.

مليار برميل نفط عبر المضيق وقال قائد القيادة المركزية الأمريكية

شهد مضيق هرمز تحسناً في حركة العبور خلال الفترة الأخيرة، مع مرور أكثر من مليار برميل من النفط الخام عبر المضيق خلال الشهرين الماضيين، بالتزامن مع ارتفاع أعداد السفن العابرة، رغم استمرار ضغوط تكديس السفن وارتفاع تكاليف الشحن، إلى جانب تحذيرات أميركية من احتمالات حدوث تصعيد غير متوقع في المنطقة. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، عبرت 8 سفن المضيق، فيما كانت 8 سفن أخرى قيد العبور، بينما بلغ عدد السفن المنتظرة 408 سفن، بينها 94 ناقلة نفط و120 ناقلة بضائع سائبة، وفقاً لبيانات «هرمز ستريت مونيتور».

وبحسب منصة «شيب فايندر»،

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

مشتريات السوق الفورية تدعم بيتكوين فوق 80 ألف دولار رغم رفع الفائدة الأميركية

قال كبير المطورين في شركة OTS Capital، علي عسكر، إن تماسك عملة بيتكوين فوق مستوى 80 ألف دولار رغم قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة يعكس قوة الطلب في السوق الفورية، مشيراً إلى أن الأداء الأخير جاء خلافاً لما كانت تتوقعه بعض فئات المستثمرين في ظل بيئة نقدية أكثر تشدداً.

وأوضح عسكر، في مقابلة مع «العربية Business»، أن رفع الفائدة كان من المفترض أن يدفع إلى حالة من العزوف عن المخاطرة، باعتبار أن بيتكوين تُصنف ضمن الأصول مرتفعة المخاطر، وهو ما أدى بالفعل إلى ظهور ضغوط بيعية في أسواق العقود الآجلة والمشتقات.

وأضاف أن السوق شهدت عمليات بيع ملحوظة في العقود الآجلة، إلا أن هذه الضغوط قابلتها مشتريات قوية في السوق الفورية، ما ساهم في امتصاص موجة البيع والحفاظ على الأسعار قرب مستويات الـ 80 ألف دولار.

وأشار عسكر إلى أن عمليات التسييل والمراكز عالية الرافعة المالية في سوق المشتقات ساهمت في خلق ما وصفه بـ«تأثير كرة الثلج»، حيث أدت بعض الاختراقات السريعة إلى تسارع حركة السوق.

وأوضح أن هذه التطورات ساعدت في دفع الأسعار إلى مستويات أعلى، قبل أن تنجح بيتكوين في تثبيت تداولاتها فوق مستويات الـ 80 ألف دولار خلال الأيام الماضية.

وأضاف أن السوق شهدت أيضاً بعض التخارجات من صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة ببيتكوين قبل الإغلاقات الأخيرة، ما شكل ضغطاً إضافياً على الأسعار.

وحول توجهات المستثمرين المؤسسيين، قال عسكر إن الإشارات الحالية لا تزال متضاربة، إذ شهدت السوق عمليات شراء كبيرة في بيتكوين الفعلية داخل السوق الفورية، بالتزامن مع تسجيل بعض التخارجات من صناديق الـ ETF.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf